LSE Middle East Centre

CONFLICT RESEARCH PROGRAMME
Research at LSE

الاستجابة والتعويض عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العراق

حالة الشيعيات التركمانيات الناجيات في تلعفر

غولاي بور

مركز الشرق الأوسط | أبريل 2020

عن مركز الشرق الأوسط

يبني مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محورا مركزيا لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز لتعزيز التفاهم وتطوير البحث الدقيق على المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

LSE Middle East Centre

CONFLICT RESEARCH PROGRAMME
Research at LSE

الاستجابة والتعويض عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العراق: حالة الشيعيات التركمانيات الناجيات في تلعفر

غولاي بور

مركز الشرق الأوسط
نيسان / أبريل 2020

السيرة الذاتية

غولاي بور محامية وباحثة ومستشارة يركّز عملها على العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان والجنس في العراق وتركيا. كانت بور المحققة الرئيسية في المشروع البحثي "إصلاح الاستجابات القانونية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العراق وإقليم كردستان"، وقد أُعدَّ المشروع كجزء من برنامج أبحاث الصراع - العراق لدى مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

شكر و تقدير

شكراً جزيلاً للدكتور علي البياتي، وشناي كاراناز، وجعفر التيلافري من مؤسسة الإنقاذ التركمانية، الذين لولا دعمهم لما كان هذا البحث ممكناً. أود أيضاً أن أشكر ساندرا صفير على توجيهاتها، والدكتورة زينب كايا، وساريتا أشراف على تعليقاتهما القيمة على مسودة هذا التقرير.

نبذة مختصرة

كان العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات واسع الانتشار خلال سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (أو داعش) على أجزاء واسعة من العراق. وقد تعرضت الآلاف من الأيزيديات ومئات من الشيعيات التركمانيات، نساء وفتيات، لأشكال مختلفة من العنف الجنسي، بما في ذلك العبودية الجنسية والزيجات القسرية.

الناجيات يحتجن ويطالبن ولهن الحق في استجابات طارئة وفي تعويضات مادية ومعنوية. لكن نظرة عامة على حالة الناجيات الشيعيات التركمانيات اللواتي عدن إلى قضاء تلعفر في محافظة الموصل شمالي العراق، تُظهر بوضوح كيف يواصل تقاعس الحكومة العراقية، إلى جانب قوانينها وممارساتها التمييزية، خذلان النساء، الناجيات منهن بشكل خاص.

ينبغي تزويد الناجيات من الشيعة التركمان بخدمات طبية وقانونية واقتصادية كافية وشاملة ومركزة على النجاة، وبدعم الصحة العقلية والنفسية، فيما ينبغي على البرامج المجتمعية أن تتعامل مع المستويات العالية من وصمة العار التي تواجهها الناجيات. ومن أجل التصدي للأضرار الطبية والنفسية والاجتماعية الناشئة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فإنه ينبغي استحداث وتنفيذ برامج تعويض معقدة (عاجلة وشاملة) عبر استشارة نجاة فعالة، وذلك من خلال ضمان شمول جميع الناجيات في إطار هذه البرامج. وفي حين أن مشروع قانون تعويض الناجيات من تنظيم داعش الذي صدر عن السلطات العراقيّة هو خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن العراق بحاجة ماسة لإصلاح أوسع في معالجة العنف الجنسي وضمان عدم تكراره.

حول برنامج أبحاث الصراع

برنامج أبحاث الصراع هو برنامج مدته ثلاث سنوات أعدَّ لمعالجة دوافع وديناميات الصراع العنيف في الشرق الأوسط وأفريقيا، وللتعريف بالتدابير المستخدمة لمعالجة الصراع المسلح وآثاره. يركز البرنامج على العراق وسوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان، بالإضافة إلى مناطق القرن الإفريقي / البحر الأحمر والشرق الأوسط.

يقود مركز الشرق الأوسط البحث بشأن محركات الصراع في العراق والشرق الأوسط عموما. شركاؤنا في العراق هم معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية، ومركز البيان للتخطيط والدراسات - بغداد.

لمزيد من المعلومات حول عمل المركز بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، يرجى الاتصال بساندرا صفير (s.sfeir@lse.ac.uk).

لقد تم تمويل هذا البحث من المساعدات البريطانية من حكومة المملكة المتحدة، إلا إن الآراء المعبر عنها في البحث لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.

الملخص التنفيذي والتوصيات

بقيت جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي ارتكبها تنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف بـ"داعش" ضد الشيعة التركمان في تلعفر غير مرئية إلى حد كبير، ولم تحصل، بالمقابل، على استجابة كافية. وعلى الرغم من الطبيعة الطارئة لجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فإن أيّاً من الناجيات اللواتي عدن إلى تلعفر لم تتلق رعاية طبية أو نفسية اجتماعية متخصصة. وتتعرض الناجيات لمستويات عالية من وصمة العار ويعشن في فقر بدون دعم مالي. لم تتقدم أياً من الناجيات بشكاوى بشأن جرائم العنف الجنسي المتعلق بالنزاعات التي ارتكبت ضدهن؛ وحتى لو قمن بذلك، فإن القوانين العراقية غير وافية وتمييزية، ويفتقر القضاء إلى القدرة على معالجة مثل هذه الحالات.

ينبغي أن يتم تقديم الرعاية الطبية المناسبة والشاملة والمركزّة على النجاة والرعاية النفسية للناجيات الشيعيات التركمانيات عند عودتهن إلى مناطقهن، علاوة على الدعم المالي. وينبغي تنفيذ تدابير تركز على المجتمع على نطاق واسع لتخفيف وصمة العار. وينبغي تعديل القوانين لتعكس المعايير الدولية، كما يجب محاكمة الجناة. وفيما يتعلق بالتعويضات، ينبغي تقديم مأوى للناجيات وتقديم التعويض والدعم الطبي والنفسي، وبرامج موجهة مجتمعياً للتخلص من وصمة العار، وينبغي إنقاذ أفراد الأسرة من الأسر.

تسعى التوصيات التالية إلى معالجة وضع الناجيات الشيعيات التركمانيات في تلعفر.

على الحكومة العراقية:

1. جمع بيانات عن النساء والفتيات الشيعيات التركمانيات المفقودات في تلعفر وجوارها، وكذلك في البلدات والمدن التي يسكنها الشيعة التركمان.

2. تفعيل جهود الإنقاذ، بما في ذلك سداد التكاليف التي يدفعها أعضاء الأسرة لضمان العودة الآمنة للنساء والفتيات الشيعيات التركمانيات اللواتي لا يزلن في الأسر.

3. جمع وتحليل وحفظ الأدلة المتعلقة بحالات جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية ضد الشيعة التركمان بالتعاون مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم "الدولة الإسلامية. (داعش)".

4. ضمان الملاحقة القضائية لجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من خلال تبني سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه هذه الجرائم.

   أ. مراجعة أحكام قانون العقوبات العراقي بشأن العنف الجنسي لتتوافق مع المعايير الدولية.

   ب. توفير تدابير وقائية للناجيات لضمان سلامتهن وعافيتهن.

5. توفير الحماية والخدمات المتمحورة على النجاة --للناجيات من جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في تلعفرعلى الفور، بما في ذلك الخدمات الطبية وخدمات الصحة العقلية والنفسية والخدمات القانونية والاقتصادية، مع مراعاة المسائل المحيطة بالوصمة وبإمكانية الحصول على الخدمات.

   أ. توفير إمكانية الحصول، دون عوائق، على علاج الإصابات أو الأمراض الناتجة عن جرائم العنف الجنسي المرتبطة بالنزاعات والإجهاض الآمن والقانوني، وتقديم المشورة بشأن العلاج وزيارات المتابعة، على أن يقدم ذلك طاقم مدرب في مرفق طبي يعمل بكامل طاقته ومزود بالموارد اللازمة.

   ب. تقديم الخدمات الطبية ودعم الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية لجميع الناجيات، وإذا لزم الأمر، إحالتهن إلى

أطباء أخصائيين برعاية الصحة العقلية لعلاج الاضطرابات العقلية وزيارات المتابعة تماشياً مع هرم معالجة جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

ج. وضع إجراءات سريعة ومبسطة للناجيات في تلعفر للحصول على الوثائق المدنية المفقودة أو التالفة أو منتهية الصلاحية.

د. إعادة سريان برنامج "البطاقة" الخاص بالناجيات الآيزيديات الذيوشمل الناجيات من مجتمعات أخرى ضمن الدفع لمرة واحدة.

6. لمباشرة ببرامج اجتماعية وبجهود الدعوة مع الزعماء الدينيين والقبليين للحد من وصمة العار.

7. الاعتراف رسمياً بالإبادة الجماعية ضد الشيعة وبجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المرتكبة ضد الشيعيات التركمانيات.

8. منح تعويضات عاجلة مؤقتة وشاملة لجميع الناجيات من جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بغض النظر عن العرق أو الطائفة أو الدين أو الهوية الجنسية أو مرتكب الجريمة، مع أخذ التأثير التحويلي المحتمل للتعويض بالاعتبار.

أ. توسيع تعريف الناجية في مشروع قانون التعويض ليشمل جميع الناجيات.

ب. الاعتراف واضحاً بجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وإدراجها في مشروع القانون.

9. التشاور بصورة فعالة مع الناجيات من جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في إعداد وتصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم الاستجابات وبرامج التعويض.

10. إلغاء المواد رقم 417 (الإجهاض)، 128 (دوافع الشرف)، 41 (معاقبة الزوجة من قبل الزوج)، و398 (إفلات مرتكبي الاغتصاب من العقاب) من قانون العقوبات العراقي.

على المنظمات الدولية وغير الحكومية:

11. تقديم الدعم للحكومة العراقية في توفير الخدمات الطبية ورعاية الصحة العقلية والنفسية والقانونية والاقتصادية للشيعيات التركمانيات الناجيات من جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في قضاء تلعفر.

أ. المباشرة بأنشطة بناء القدرات التي تشمل المساواة بين الجنسين والدورات التدريبية المتعلقة بحساسية العنف الجنسي والجنساني لجميع المهنيين، فضلاً عن التدريب المتخصص للعاملين الطبيين الذين يستجيبون للعنف الجنسي.

ب. توفير الموارد، بما في ذلك المعدات والأدوية، لمستشفى تلعفر العام.

ج. إنشاء برامج دعم الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية التي تشكل مساحات آمنة للنساء بما في ذلك الناجيات.

د. الشروع ببرامج تمكين النساء مثل التعليم وسبل العيش التي تشمل الناجيات من خلال خلق فرص نمطية غير جنسانية، مثل التدريبات اللغوية أو مهارات الكمبيوتر.

ه. تقديم المساعدة القانونية للناجيات للتقدم بطلب الحصول على الوثائق والخدمات الاجتماعية.

12. القيام بأنشطة التوعية المجتمعية بخصوص ما يلي:

أ. توفر الخدمات التي تشمل الناجيات والتدابير السرية المناسبة التي تضمن عدم الكشف عن هويتهن.

ب. التوعية بدعم الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية من خلال استهداف القضاء على وصمة العار المحيطة بمثل هذه الخدمات.

ج. الحقوق القانونية للناجيات، بما في ذلك الإجراءات الجنائية والحق في التعويض.

13. إنشاء منصات للحوار داخل المجتمع حول أضرار وصمة العار المتعلقة بجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

14. توفير الخبرة لحكومة العراق حول المسائل الفنية المتعلقة بتشريعات التعويض.

15. التأكد من أن جميع البرامج تعمل على أساس نهج عدم الإضرار بحساسية النزاع.

16. فهم الواقع والاحتياجات الخاصة للمجتمع المحلي من خلال شمل أفراد المجتمع في وضع وتنفيذ الأنشطة من خلال توخي الحذر من نهج الحل الواحد الملائم لجميع الحالات.

على المجتمع الدولي:[1]

17. شمول المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بخبرة على أرض الواقع وخبرة في صنع القرار لضمان ورود الاحتياجات الأكثر إلحاحاً بدقة في سياسات التمويل.

18. ضمان استدامة الأموال والمشاريع الموجهة نحو الاحتياجات الإنسانية ودعم الاعتماد على الذات.

19. توخي الحذر من المبادرات قصيرة الأجل التي قد تتعارض مع الأهداف الإنمائية طويلة الأجل.

[1] Choman Hardi, 'Gender Issues in the Context of a Humanitarian Crisis', *LSE Centre for Women, Peace and Security* (2019). Available at http://www.lse.ac.uk/women-peace-security/assets/documents/2019/working-paper/WP21Hardi.pdf (accessed 27 August 2019).

المقدمة

في حزيران / يونيو 2014، سيطر تنظيم لجماعة إسلامية باسم "الدولة الإسلامية" المعروف بـ "داعش" على مدينة الموصل عاصمة محافظة نينوى في العراق. بعد ذلك بوقت قصير، تقدم داعش نحو تلعفر، وهو قضاء غرب الموصل، وتحرّك التنظيم إلى مركز القضاء الذي تقطنه، بكثافة، أقلية عرقية تركمانية. هناك شنّ التنظيم هجمات ضد أعضاء الطائفية الشيعة، والذين هم غالبيتهم العظمى عرقياً من التركمان.

خلال الهجمات على تلعفر وحصار سنجار، حيث بدأ داعش هجومه على الأيزيديين، ارتكب التنظيم انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان ضد السكان الشيعة. ويشير تحليل لهذه الأنشطة ونمط هجمات داعش على الشيعة في العراق وبلدان أخرى[2] بقوة إلى أن استهداف الشيعة يشكل إبادة جماعية كما تعرّفها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[3] من بين الجرائم الدولية الأخرى.

ظهرت بعض التقارير حول عمليات القتل الجماعي في البلدات والقرى الشيعية، بما في ذلك داخل وحول تلعفر.[4] وذكرت عدد من التقارير اختطاف النساء والفتيات. ومع ذلك، وفي تناقض صارخ مع "الضجة"[5] التي أحاطت بجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعاتالمرتكبة ضد النساء والفتيات الأيزيديات،[6] بقيت جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضد

---

[2] وأبرزها القتل الجماعي لـ600 سجين شيعي في سجن "بادوش" بالقرب من الموصل في 10 يونيو / حزيران 2014.
Human Rights Watch (HRW), 'Iraq: ISIS Executed Hundreds of Prison Inmates', *HRW*, 30 October 2014. Available at https://www.hrw.org/news/2014/10/30/iraq-isis-executed-hundreds-prison-inmates (accessed 29 June 2019).
ومذبحة معسكر "سبايكر" في تكريت في 12 حزيران / يونيو 2014، مما أسفر عن مقتل 1700 من طلاب سلاح الجو العراقي الشيعي.
Rod Nordland and Alissa J. Rubin, 'Massacre Claim Shakes Iraq', *The New York Times*, 15 June 2014. Available at https://www.nytimes.com/2014/06/16/world/middleeast/iraq.html (accessed 29 June 2019).
تم الإبلاغ عن العديد من الهجمات ضد الشيعة في سوريا واليمن والسعودية والكويت وإيران وباكستان وأفغانستان وبنغلاديش.
Emily Hawley, 'ISIS Crimes Against the Shia: The Islamic State's Genocide Against Shia Muslims', *Genocide Studies International* 11/2 (2017), pp. 160–81.

[3] المادة الثانية من الاتفاقية؛
Craig Whiteside, 'A Case for Terrorism as Genocide in an Era of Weakened States, *Dynamics of Asymmetric Conflict* 8/3 (2015), pp. 232–50; Hawley, 'ISIS Crimes Against the Shia'.

[4] HRW, 'Iraq: ISIS Kidnaps Shia Turkmen, Destroys Shrines', *HRW*, 27 June 2014. Available at https://www.hrw.org/news/2014/06/27/iraq-isis-kidnaps-shia-turkmen-destroys-shrines (accessed 28 June 2019); United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 'Protection of Civilians in the Armed Conflict in Iraq: 6 July to 10 September 2014', *OHCHR* (2014). Available at https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_POC_Report_FINAL_6July_10September2014.pdf (accessed 28 June 2019).

[5] Dorothea Hilhorst and Nynke Douma, 'Beyond the Hype? The Response to Sexual Violence in the Democratic Republic of the Congo in 2011 and 2014', *Disasters* 42/S1 (2017), pp. 79–98.

[6] يشير مصطلح "العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات" إلى الاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والإجهاض القسري والتعقيم القسري والزواج القسري وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي الخطيرة المماثلة المرتكبة ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الأولاد المرتبطة مباشرة بالنزاعات.
Office of the Special Representative on Sexual Violence in Conflict (OSRSG-SVC), 'Conflict Related Sexual Violence: Report of the United Nations Secretary General (S/2019/280)', *OSRSG-SVC*, 29 March 2019, p. 3. Available at https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2019/04/report/s-2019-280/Annual-report-2018.pdf (accessed 7 July 2019).

الشيعيات التركمانيات محجوبة إلى حد كبير.[7] وهذا الأمر تترجم باستجابة غير كافية من قبل الدولة العراقية والمنظمات الدولية وغير الحكومية، مما أدى بدوره إلى مزيد من التدهور في الظروف القاسية التي أرغمت الشيعيات التركمانيات الناجيات من جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على تحملها.

يهدف هذا التقرير إلى استعراض الخدمات التي تقدمها الدولة العراقية للشيعيات التركمانيات الناجيات من جرائم العنف الجنسي في تلعفر، واستكشاف توقعات الناجيات من برنامج التعويضات القادم، وتقديم توصيات لتلبية احتياجات الناجيات في تلعفر، وكذلك الناجيات الأخريات من جرائم العنف الجنسي في العراق، من أجل إطلاع صناع السياسات والمناصرة والبرمجة.

المنهجية

استوجب نقص البيانات الكافية عن حالة تلعفر بعد التحرير – وخاصة ظروف الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات – العمل الميداني للاحتكاك مباشرة مع الناجيات وغيرهن من الجهات الفاعلة الرئيسية. ولمحدودية البيانات، لا بد من النظر إلى هذه الدراسة كتحليل أولي سيتم التوسع فيه من خلال المزيد من البحث.

جرى العمل الميداني في قضاء تلعفر في تشرين الأول / نوفمبر 2018. وأجريت مقابلات شبه منظمة ومناقشات جماعية مركزة مع ثلاث نساء شيعيات تركمانيات نجون من الأسر والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ومع اثنتين أخريين نجون من الأسر (ولكن ليس من العنف الجنسي) الذي ارتكبه داعش. بالإضافة إلى ذلك أجريت مقابلات مفتوحة مع جهات فاعلة أساسية في تلعفر.[8] ولاستكمال البيانات المحدودة بشأن التعويضات المأمولة للناجيات الشيعيات التركمانيات، استندتُ أيضاً إلى نتائج دراسة أجريتها في كانون الأول/ ديسمبر 2018 بشأن التعويضات المأمولة للناجيات الأيزيديات في دهوك.

هناك عوامل عدة تسببت بمحدودية البيانات. أولاً، يتناول سؤال البحث وصمة العار، ويتطرق إلى وضع كل من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ووضع المرأة في مجتمع أبوي.[9] كان هناك تحفّظ على المشاركة في الدراسة، أو تمت الموافقة في البداية ليتم التراجع عنها لاحقاً. وفي بعض الحالات، رفض المجيبون الذين أعطوا موافقة مطلعة ليشاركوا في الدراسة الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالعنف المرتبط بالنزاعات. وعلى الرغم من إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من الناجيات، إلا أن العديد منهن كُنّ قاصرات،[10] ولم يدرجن في الدراسة لأسباب أخلاقية. علاوة على ذلك، أشارت بعض الناجيات إلى مخاوف بشأن السلامة والتداعيات التي قد تلحق بهن من قبل أسرهن أو مجتمعهن. ومع إعطاء الأولوية للمبدأ الرئيسي

---

[7] Veronica Buffon and Christine Allison, 'The Gendering of Victimhood: Western Media and the Sinjar Genocide', *Kurdish Studies* 4/2 (2016), pp. 176–96.

[8] من بين المجيبين الدكتور جعفر محمد علي، مدير مستشفى تلعفر العام؛ القاضي عبد الكريم محمد صادق، رئيس محكمة تلعفر؛ مهدي حازم أفني، طبيب نفسي في مكتب تلعفر التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ ناشط شيعي تركماني محلي وموظف في قطاع الأمن، وطبيبة نساء وتوليد، وعامل في المجال الإنساني لن تذكر أسماؤهم لأسباب تتعلق بالسلامة.

[9] الممارسات الأبوية ليست فريدة من نوعها أو متأصلة في ثقافة الشيعة التركمان أو تلعفر، لكنها ناشئة عن تقاطع عدد من المظالم الهيكلية التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع الأخذ خاصة بعين الاعتبار العنف الذي شهدته تلعفر عقب الاحتلال الأمريكي. Nadje Al-Ali, 'Sexual Violence in Iraq: Challenges for Transnational Feminist Politics', *European Journal of Women's Studies* 25/1 (2018), pp. 10–27.

[10] وفقًا لموظف في قطاع الأمن، فقد تم اختطاف الفتيات دون سن 13 أو 14 عامًا فقط من الشيعة التركمان، بينما تم قتل الفتيات الأكبر سناً. وهذا ما يفسر كون غالبية الناجيات اللواتي عدن من الأسر هن من القاصرات.

المتمثل قاعدة عدم الإضرار، والذي مثّل المزيد من التعقيدات في هذا السياق الهش بعد انتهاء الصراع،[11] لم تبذل أية جهود أخرى للوصول إلى تلك الناجيات. وأخيراً، صعّب الوضع الأمني في تلعفر، ولا سيما خطر العبوات الناسفة التي لم يتم التخلص منها بعد، الوصول إلى مناطق معينة وترتيب إقامة أطول في المدينة.

الخلفية

يزعم التركمان أنهم ثالث أكبر مجموعة عرقية في العراق، وهم يسكنون العديد من المدن والبلدات في شمال البلاد، بما في ذلك تلعفر والموصل وأربيل وألتون كوبري وكركوك وطوز خورماتو وكفري وخانقين.[12] هناك حوالي 3 ملايين تركماني في العراق،[13] غالبيتهم من المسلمين السنة أو الشيعة، في حين أن هناك حوالي 30 ألف مسيحي.[14] يتكّلم التركمان لغتهم التركمانية الخاصة، ويعدون أنفسهم أحفاد الأتراك السلجوقيين السابقين، بينما يدعي البعض أنهم أحفاد الحاميات التركية أو أولئك الذين فروا من الحكم العثماني.[15]

يضم قضاء تلعفر مجموعة متنوعة من السكان، بما في ذلك الشيعة والسنة التركمان، والأكراد، والآشوريون والعرب. 90 بالمئة من سكان تلعفر، مركز القضاء، تركمان و10 بالمئة عرب.[16] كان عدد سكان المدينة قبل عام ٢٠١٤ نحو 200 ألف، وكان التركمان 70 بالمئة سنة و30 بالمئة شيعة.[17]

وفي أعقاب الإطاحة بنظام البعث بقيادة صدام حسين في نيسان / أبريل عام 2003، تعرض العديد من التركمان السنة من تلعفر من الذين كانوا يشغلون غالبية وظائف القطاع العام في ظل النظام السابق، إلى إجراءات اجتثاث البعث واستُبعدوا من الوظائف العامة في ظل الحكومة الشيعية الجديدة. أدى التحول في ديناميات السلطة إلى نقص في التمثيل وفي فرص كسب الرزق والدخل للمجتمع السني، بحيث سرعان ما أصبحت تلعفر "مرتعاً للمقاومة السنية والتطرف".[18] بعد ظهور تنظيم "القاعدة" في العراق، انضمت أعداد كبيرة من السنة في تلعفر إلى الجماعة غير الشرعية كوسيلة عنيفة لمقاومة الإقصاء السني من المناصب النافذة ووجود القوات الأمريكية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، شكل السكان الشيعة أيضاً جماعات مسلحة غير حكومية، ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السنة.[19] وفي النهاية، أصبحت المدينة منقسمة على أسس طائفية، حيث يعيش السكان السنة والشيعة في أجزاء مختلفة منها.

---

[11] Sarah Elizabeth Parkinson and Elisabeth Jean Wood, 'Transparency in Intensive Research on Violence: Ethical Dilemmas and Unforeseen Consequences', *Qualitative & Multi-Method Research* 13/1 (2015), pp. 22–7.

[12] Minority Rights Group International (MRG), 'Turkmen', *MRG*, November, 2017. Available at https://minorityrights.org/minorities/turkmen/ (accessed 22 July 2019).

[13] Unrepresented Nations and Peoples Organization (UNPO), 'Member Profile: Iraqi Turkmen, Iraqi National Turkmen Party', *UNPO*, March 2015. Available at https://unpo.org/downloads/2360.pdf (accessed 8 July 2019).

[14] UNPO, 'The Situation of Minorities in Iraq after ISIS', *UNPO* (2018). Available at https://unpo.org/article/20889 (accessed 31 July 2019).

[15] MRG, 'Turkmen'.

[16] Frauke Maas and Erica Gaston, 'Iraq After ISIL: Tal Afar City', *Global Public Policy Institute*, 21 August 2017. Available at https://www.gppi.net/2017/08/21/iraq-after-isil-tal-afar-city (accessed 11 July 2019).

[17] International Organization for Migration (IOM), 'Tal Afar District Center: Rapid Conflict Assessment', *IOM* (2018).

[18] المرجع نفسه، ص 4.

[19] المرجع نفسه.

استولى تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل التي تقع على بعد 60 كم شرق تلعفر، في 10 حزيران / يونيو 2014. كانت إحدى وحدات قوات الأمن العراقية بقيادة الجنرال الشيعي أبو الوليد، واحدة من الوحدات القليلة التي لم تفر من المنطقة ودافعت عن تلعفر.[20] شرع داعش بهجومه على تلعفر في 15 حزيران / يونيو 2014، وسيطر على المدينة في اليوم التالي.[21]

أشار السكان المحليون الذين تمت مقابلتهم إلى أن غالبية الشيعة التركمان فروا إلى سنجار في الأيام التي تلت سقوط الموصل، بمجرد أن أصبح واضحاً أن تنظيم داعش يتقدم نحو تلعفر. أولئك الذين بقوا في تلعفر فعلوا ذلك بسبب افتقارهم للإمكانيات المالية للفرار أو لوجود أفراد من الأسرة لا يمكنهم السفر بسبب الشيخوخة أو المرض أو الإعاقة.[22] بقي حوالي 50 ألف شخص في تلعفر أثناء تقدم داعش، غالبيتهم من السنة التركمان.[23]

استجوب داعش سكان تلعفر الباقين لتحديد طائفتهم.[24] وقد انضم بعض سنة تلعفر إلى التنظيم المتطرف.[25] وعلى غرار الروايات عن السنة في سنجار الذين سلموا جيرانهم الأيزيديين إلى داعش، أبلغ بعض السنة التركمان في تلعفر عن جيرانهم الشيعة الباقين إلى التنظيم. والشيعة الذين أُسروا قتلوا على الفور أو اعتقلوا وما يزال مصيرهم ومكان وجودهم مجهولين.

من بين الشيعة الذين فروا إلى سنجار، مَن كان منهم يملك السيارات والوسائل المالية واصل الفرار نحو إقليم كردستان العراق أو إلى الجنوب، وبشكل أساسي إلى بغداد والنجف وكربلاء. أولئك الذين لم يملكوا الإمكانيات بقوا في سنجار واستُهدفوا إلى جانب الأيزيديين عندما شن داعش هجماته على سنجار في 3 آب / أغسطس 2014.

لم يتم توثيق جرائم داعش ضد الشيعة في تلعفر وما حوله بشكل منهجي وشامل على الرغم من الإبلاغ عن بعض الانتهاكات، بما في ذلك حالات النزوح والتهجير القسري والخطف والإعدام وتدمير أماكن العبادة.[26]

---

[20] Ziad al-Sanjary and Ahmed Rasheed, 'Advancing Iraq Rebels Seize Northwest Town in Heavy Battle', *Reuters*, 15 June 2014. Available at https://www.reuters.com/article/us-iraq-security-idUSKBN0EP0KJ20140615 (accessed 22 July 2019).

وأفادت منظمة العفو الدولية أن حوالي 50 محتجزاً سنياً قُتلوا على أيدي القوات العراقية في ليلة 15 يونيو / حزيران 2014، قبل وقت قصير من استيلاء داعش على المدينة،

Amnesty International (AI), 'Iraq: Testimonies Point to Dozens of Revenge Killings of Sunni Detainees', *AI*, 27 June 2014. Available at https://www.amnesty.org/en/latest/news/2014/06/iraq-testimonies-point-dozens-revenge-killings-sunni-detainees/ (accessed 22 July 2019).

[21] 'Iraq Conflict: Militants 'Seize' City of Tal Afar', *BBC News*, 16 June 2014. Available at https://www.bbc.com/news/world-middle-east-27865759 (accessed 22 July 2019).

[22] ذكرت التقارير أن السفر من تلعفر إلى بغداد كان يكلف مليون دينار عراقي (حوالي 670 جنيهاً إسترلينياً).

Turkmen Rescue Foundation (TRF), 'The Situation of Iraqi Turkmen (10 June 2014–5 May 2015)', *TRF* (2015). Available at https://drive.google.com/file/d/0B1yLZV5qTVdCWmlVQVRfdjNKc0k/view?usp=embed_facebook (accessed 30 July 2019).

[23] IOM, 'Tal Afar District Center'.

[24] Alissa J. Rubin, 'Questions Rebels Use to Tell Sunni from Shiite', *The New York Times*, 24 June 2014. Available at https://www.nytimes.com/2014/06/25/world/middleeast/questioning-helps-rebels-tell-sunnis-from-shiites.html (accessed 22 July 2019).

[25] Yazda, 'Working Against the Clock: Documenting Mass Graves of Yazidis Killed by the Islamic State', *Yazda* (2018). Available at https://docs.wixstatic.com/ugd/92f016_b2c5d9bdf3994c1e8994e72c571d107d.pdf (accessed 15 July 2019).

[26] أنظر الحاشية رقم 3 أعلاه.

لقد وردت تقارير عن جرائم عنف جنسي مرتبط بالنزاعات ضد نساء وفتيات من الشيعة التركمان، خاصة على شكل زواج قسري واستعباد جنسي. غالبية المختطفات كنّ من تلعفر. ولكن نظراً لعدم وجود وثائق رسمية أو منتظمة، فقد كانت التقارير متقطعة والأرقام غير موثوقة. تقدر مصادر مختلفة أن عدد النساء والفتيات الشيعيات التركمانيات اللواتي اختطفهن تنظيم داعش كان ما بين 50 و600.[27] وقد قدر ناشط محلي قام بتوثيق المفقودات في تلعفر عدد النساء الشيعيات التركمانيات المختطفات بـ450 مختطفة.

مقارنة مع الأيزيديات، يبدو أن جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضد النساء والفتيات الشيعيات التركمانيات لم تُرتكب بشكل منهجي أو متكرر.[28] وقد يكون هذا نتيجة لتصنيف داعش لأبناء الطائفة الشيعية على أنهم مرتدون ومُشَرَّكون، وبسبب الشقاق الموجود في عقيدة داعش الدينية حول ما إذا كان يمكن استعباد النساء "المرتدات" أم لا.[29] وداعش غالباً ما قتل النساء الشيعيات بدلاً من خطفهن وإجبارهن على الاستعباد الجنسي،[30] رغم أنه في العديد من الحالات، تم قتل النساء والفتيات بعد تعرضهن لجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.[31]

لا يُعرف إلا القليل عن الوضع في قضاء تلعفر خلال السنوات الثلاث الذي ظل فيه تحت سيطرة داعش. وقد أدلت العديد من النساء الأيزيديات بشهادات على أنهن نُقلن إلى المدارس والمباني العامة الأخرى في المدينة بعد أن خطفهن داعش من

---

[27] TRF, 'Abducted Turkmen Civilians by Daesh (I)', *TRF* (2014). Available at https://drive.google.com/file/d/0B1yLZV5qTVdCNUhXWVZIcUMzRkk/view?usp=drive_open&usp=embed_facebook&usp=embed_facebook (accessed 8 July 2019); OHCHR and UNAMI, 'Protection of Civilians in the Armed Conflict in Iraq'; Miriam Puttick, 'No Place to Turn: Violence against Women in the Iraq Conflict', *Ceasefire Centre for Civilian Rights (CCCR) and MRG* (2015). Available at https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2015/10/ceasefire-report-no-place-to-turn.pdf (accessed 9 July 2019); 'Official: 200 Iraqi Turkmen Women Abducted by ISIS', *Middle East Monitor*, 9 March 2015. Available at https://www.middleeastmonitor.com/20150309-official-200-iraqi-turkmen-women-abducted-by-isis/ (accessed 8 July 2019); MRG, CCCR, Institute for International Law and Human Rights (IILHR), No Peace Without Justice (NPWJ) and UNPO, 'No Way Home: Iraq's Minorities on the Verge of Disappearance', *UNPO*, July 2016. Available at http://unpo.org/downloads/1895.pdf (accessed 8 July 2019); TRF, 'Turkmen Women and Girls Abducted by Daesh (II)', *TRF* (n.d.). Available at https://drive.google.com/file/d/0B1yLZV5qTVdCLXB3X0dEdllKY1E/view?usp=drive_open&usp=embed_facebook&usp=embed_facebook (accessed 8 July 2019); Sangar Ali, 'Over 600 Shia Turkmen Women, Children under IS Captivity', *Kurdistan 24*, 3 September 2016. Available at https://www.kurdistan24.net/en/news/f9e9cd19-9266-4a3a-b58e-20fdb09339e7/Over-600-Shia-Turkmen-women--children-under-IS-captivity (accessed 28 June 2019).

[28] Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic (IICISyria), '"They Came to Destroy": ISIS Crimes Against the Yazidis', *OHCHR*, 15 June 2016. Available at https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A_HRC_32_CRP.2_en.pdf (accessed 28 June 2019).

[29] 'The Revival of Slavery Before the Hour', *Dabiq Magazine* 4 (2015), p. 15. Available at https://clarionproject.org/docs/islamic-state-isis-magazine-Issue-4-the-failed-crusade.pdf (accessed 29 June 2019).
للحصول على تحليل مفصل لتبرير تنظيم الدولة الإسلامية اللاهوتي المعاصر لهجماتها على الشيعة،
Hawley, 'ISIS Crimes Against the Shia'.

[30] المرجع نفسه.

[31] IILHR, MRG, NPWJ and UNPO, 'Between the Millstones: The State of Iraq's Minorities Since the Fall of Mosul', *IILHR*, February 2015. Available at http://www.iilhr.org/documents/betweenTheMillstonesEN.pdf (accessed 8 July 2019); Puttick, 'No Place to Turn'; IILHR, MRG, NPWJ and UNPO, 'Crossroads: The Future of Iraq's Minorities after ISIS', *MRG*, 7 June 2017. Available at https://minorityrights.org/publications/crossroads-future-iraqs-minorities-isis/ (accessed 29 July 2019); TRF, 'Turkmen Women and Girls Abducted by Daesh (II)'.

سنجار،[32] ومن هناك نُقلن قسراً إلى سوريا.[33] وقد تم الإبلاغ عن قطع الرؤوس وبتر الأطراف وعمليات الجلد.[34] كما أشار تقييم أجري قبل فترة وجيزة من عمليات التحرير إلى محدودية الرعاية الصحية، وندرة الغذاء، وشبه عدم وجود مياه صالحة للشرب، وقلة فرص كسب الرزق.[35]

بدأت العمليات العسكرية لتحرير تلعفر في 20 آب / أغسطس عام 2017، أي بعد شهر من تحرير الموصل، وشاركت فيها قوات الأمن العراقية والحشد الشعبي (قوات التعبئة الشعبية) بدعم من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. وأعلن النصر في 31 آب / أغسطس من العام ذاته.[36]

واجه أهل تلعفر منذ عام 2017 تحديات كبيرة بسبب الآثار الدائمة للنزاع. بحلول حزيران / يونيو عام 2019، كان 334,572 شخصاً قد عادوا إلى قضاء تلعفر، ونصفهم إلى مركز القضاء.[37] كان غالبية العائدين من الشيعة؛ أما السنة فقد أحجموا عن العودة خوفاً من الانتقام بحجة الانتماء المزعوم لتنظيم الدولة الإسلامية.[38] وقد أدى ذلك إلى تحول في التركيبة الطائفية لسكّان تلعفر، إذ يسكنه الآن 65 بالمئة من الشيعة و35 بالمئة من السنة التركمان.[39] والسبب الرئيسي للعائدين هو تحسن الأمن، في حين أن أولئك الذين لم يعودوا، فيعيدون الأسباب إلى الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم، وارتياد أطفالهم المدارس في مناطق النزوح، وافتقارهم إلى فرص كسب الرزق.[40] أكبر الهموم لدى أهل تلعفر العائدين هي الحاجة إلى الدعم النفسي الاجتماعي، ونقص فرص العمل والسكن، والمفقودين، ونقص الخدمات، والتوترات بين المجتمعات.[41]

يجمع شعور مشترك بالإقصاء والإهمال مختلف أعضاء الطائفة الشيعية التركمانية. وقد أشار العديد من المجيبين إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه المجتمعات الأيزيدية والمسيحية تتلقى كميات كبيرة من المساعدات، فإنه بالمقابل لم يُمنح أعضاء الطائفة الشيعية التركمانية الأولوية. وفي الواقع، كان الاهتمام والمساعدة اللذين تلقتهما الناجيات الشيعيات التركمانيات من كل من الحكومة العراقية والمجتمع الدولي قليلين جداً، وهناك عدة أسباب يمكنها أن تفسر ذلك.

---

[32] AI, 'Ethnic Cleansing on A Historic Scale: Islamic State's Systematic Targeting of Minorities in Northern Iraq', *AI*, September 2014. Available at https://www.amnesty.org/download/Documents/8000/mde140112014en.pdf (accessed 11 July 2019).

[33] IICISyria, '"They Came to Destroy"'.

[34] IOM, 'Everyday Sites of Violence and Conflict: Exploring Memories in Mosul and Tel Afar', *IOM*, 18 April 2019. Available at https://iraq.iom.int/publications/everyday-sites-violence-and-conflict-exploring-memories-mosul-and-tel-afar (accessed 9 July 2019).

[35] Registration, Evaluation, Authorisation and Restriction of Chemicals (REACH), 'Humanitarian Overview: Telafar City and Surrounding Areas', *REACH*, 22 August 2017. Available at http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/irq_humanitarian_overview_telafar_district_and_surrounding_areas_august_2017.pdf (accessed 27 June 2019).

[36] Raya Jalabi and Ahmed Rasheed, 'Iraqi Prime Minister Declares Victory over IS in Tal Afar', *Reuters*, 13 August 2017. Available at https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-talafar-idUSKCN1BB1HS (accessed 27 June 2019).

[37] 'Return Dashboard: Displacement Tracking Matrix', *IOM Iraq Mission*, 30 June 2019. Available at http://iraqdtm.iom.int/DTMReturnDashboards.aspx (accessed 11 July 2019).

[38] IOM, 'Tal Afar District Center'.

[39] المرجع نفسه.

[40] 'Telafar and Surrounding Areas - Rapid Overview of Areas of Return (ROAR)', *REACH*, April 2018. Available at http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_irq_rapid_overview_of_areas_of_return_situation_overview_april_2018_3.pdf (accessed 27 June 2019).

[41] IOM, 'Tal Afar District Center'; 'Telafar Area-Based Assessment', *REACH*, September 2018. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/reach_irq_report_aba_telafar_september_2018.pdf (accessed 9 July 2019).

يلعب تقاطع العرق والطائفة دوراً في هذا الأمر. فقد ارتكبت الإبادة الجماعية ضد جماعة دينية من الشيعة. والشيعة يشكّلون الأغلبية الحاكمة في العراق، ونتيجة لأغلبيتها فإن بقاءها لا يشكل مصدر قلق لأحد.[42] ومع ذلك، فإن الشيعة في تلعفر الذين تأثروا بشدة من سياسة الإبادة الجماعية التي ارتكبها داعش هم من التركمان وليسوا من العرب الذين يشغلون المناصب البارزة في العراق. علاوة على ذلك، فإن الشيعة هم في النهاية مسلمون. وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون إهمال قضيّتهم أيضا انعكاساً للمشاعر المعادية للمسلمين لدى الحكومات الغربية التي تتجلى من خلال سياسات تمييزية مثل حظر دخول جنسيات ذات غالبيّة مسلمة الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها بعض المنظمات مثل مؤسسة الإنقاذ التركمانية، فإن الشيعة التركمان لم يتمكنوا من تنظيم جهود المناصرة الدولية أو المحلية المنسقة والمشاركة فيها على غرار جهود الأيزيديين. إن النزاع الذي يحمل ازدواجية الامتياز والضعف المحيط بهوية الشيعة التركمان، وغياب خطاب البقاء على قيد الحياة داخل الذاكرة الجماعية لديهم (على عكس الأيزيديين، الذين نجوا من 74 إبادة جماعية ويشيرون إلى أنفسهم على هذا النحو)، إلى جانب وصمة العار الناشئة عن جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، يمكن أن يُفسر عدم وجود قوي للمجتمع المدني.

وضع الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في تلعفر

يلتزم المجتمع الشيعي التركماني بالمعايير الأبوية التي تطبقها القبائل بصرامة. ومع ذلك، يبدو أن ديناميات ما بعد الدولة الإسلامية في تلعفر قد أثرت على بعض المعايير الجنسانية داخل المجتمع، على نحو مشابه - وإن كان بدرجة أقل - للمجتمع الأيزيدي.[43] فقد ذكر العائدون أن التعاطي مع المجتمعات المضيفة قد عرّف أهل تلعفر على تقاليد جديدة تبنوا بعضها. وذكر أحد المجيبين أنه كان من غير الوارد في السابق أن تعمل النساء والفتيات، ناهيك عن قيامهن بمهام منوطة اجتماعياً بالرجال؛ لكن بعد تحرير المدينة تطوعت النساء والفتيات لإزالة الأنقاض وطلاء المدارس وواظبن في ذلك حتى عندما ووجهن برد فعل عنيف. وتمكنت النساء والفتيات أيضاً من الالتحاق بالتدريب المهني الذي نظمته المنظمات الإنسانية في تلعفر (على الرغم من أن معظم هذه المهن جنسانية، مثل الخياطة أو تصفيف الشعر). وقد أشار أحد المجيبين إلى أن نساء تلعفر ارتدين السراويل لأول مرة. هل تشير هذه الأمور إلى حدوث تحول دائم أو مؤقت في معايير النوع الاجتماعي؟ إنه أمر لا يزال غير واضح، ولكن نظرة عامة حول وضع الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تُظهر مدى رسوخ المعايير الأبوية في المجتمع الشيعي التركماني.

عاد 44 من المفقودين التركمان الشيعة إلى تلعفر، 22 منهم من النساء والفتيات.[44] تم إنقاذهم خلال عمليات التحرير في الموصل و تلعفر.[45] هناك تقارير عن شيعيات تركمانيات أجبرن على الزواج من مقاتلي داعش وتم الاتجار بهن في البلدان المجاورة. صرح أحد موظفي القطاع الأمني بأنهم أنقذوا فتاة واحدة من تركيا ويشتبهون أن العديد من النساء محتجزات في بلدان أخرى. ليس هناك عمليات إنقاذ رسمية للشيعة التركمان شبيهة لما يقوم به مكتب شؤون المخطوفين التابع لحكومة اقليم كردستان لهذا السبب، جهود الإنقاذ تُنفذ بشكل فردي ما يعرض القائمين بها إلى خطر كبير.

---

[42] Hawley, 'ISIS Crimes Against the Shia'.

[43] Zeynep Kaya, 'Iraq's Yazidis and ISIS: The Causes and Consequences of Sexual Violence in Conflict', *LSE Middle East Centre Report*, November 2018. Available at http://eprints.lse.ac.uk/102617/ (accessed 30 March 2020).

[44] Lizzie Porter, 'Ordeal Continues for Shiite Turkmen Women Kidnapped by ISIS', *The National*, 12 August 2019. Available at https://www.thenational.ae/world/mena/ordeal-continues-for-shiite-turkmen-women-kidnapped-by-isis-1.897568 (accessed 27 August 2019).

[45] OSRSG-SVC, 'Report of the Secretary-General on Conflict-Related Sexual Violence', *OSRSG-SVC*, 16 April 2018. Available at https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/reports/sg-reports/SG-REPORT-2017-CRSV-SPREAD.pdf (accessed 10 July 2019).

من المحتمل أن يكون عدد من المفقودين قد قتلوا، وذلك نظراً إلى تكرار عمليات القتل في هجمات داعش ضد الشيعة. وقد قيل إن عائلات بعض النساء المختطفات طلبت منهن عدم العودة بسبب وصمة العار.[46]

الناجيات اللواتي يعدن ليس لديهن في كثير من الأحيان عائلة مباشرة على قيد الحياة وليس لديهن ممتلكات أو أموال. وهن يعشن الآن مع أقاربهن، الذين تربطهن بهم قرابة غير وثيقة، في منازل مكتظة بسبب أزمة الإسكان في تلعفر.

في الغالب، تبقى عودة الناجيات من الأسر التركمانية سرية وبمعزل عن الإشهار في المجتمع، وذلك بسبب حدة وصمة العار على مستوى المجتمع بين الشيعة التركمان.[47] إن وصمة العار ناتجة عن عدم المساواة بين الجنسين وتفاقمها. إذ تربط المفاهيم الأبوية "نقاء" أجساد النساء بـ "الشرف" و"الكرامة". ويُنظر إلى العنف الجنسي على أنه فقدان هذه الصفات، في حين أن الجاني كونه "العدو المشترك" هو تذكير بالصراع. وهكذا تستخدم القبائل والمجتمع إسكات الناجيات واستبعادهن كوسيلة "لتطبيع" النظام الاجتماعي المعطل.[48]

أثارت الناجيات مسألة سوء معاملتهن من قبل العائلات والقبائل والمجتمع، وعدت هذه المسألة كإحدى أهم القضايا التي ينبغي معالجتها. فهذه الوصمة لا تزيد من صدمة الناجيات فحسب، بل وتعيق حصولهن على الخدمات، إذ أنها تقيد حركتهن بشّدة؛ فإما لا يُسمح لهن بمغادرة منزلهن أو حتى الذهاب إلى المدرسة أو التدريب المهني، أو أنهن لا يرغبن بذلك. ولم يبلغ أياً من المجيبين عن عنف جسدي مورس ضد الناجيات من قبل الأُسَر أو المجتمع، إلا أن الناجيات يخشين وجود محتمل لتنظيم داعش في المدينة والمناطق المحيطة بها.[49]

وتجعل المعايير الذكورية البكارة شرطاً اجتماعياً مسبقاً للزواج. وتحوّل معرفة المجتمع لـ"ضياع" عذرية الناجيات إلى نساء "غير قابلات للزواج". وعلى الرغم من أن الزواج، خاصة في سن مبكر، يمكنه أن يقيد أيضاً من حرية الناجيات في الدراسة أو العمل، إلا أن بعضهن أفدن بأن الزواج يمكن أن "يمنع الناس من التحدث (عنهن)". وهذا ما يشير إلى صفقة النظام الأبوي حيث تستبدل الناجيات سلطة بطريك العائلة الممتدة بسلطة الزوج لحماية أنفسهن من وصمة العار.[50]

يعتقد السكان المحليون أن الطريقة الوحيدة لتغيير مواقف القبائل تجاه إعادة دمج الناجيات هي الحصول على دعم رجال الدين الشيعة. وبناءً على ذلك، قام شباب تلعفر ونشطاء تركمان شيعة بالدفاع عن موقفهم أمام مكتب المرجع الأعلى للشيعة آية الله العظمى علي السيستاني لدعم عودة الناجيات وإعادة إدماجهن، على أمل أن يصدر إعلان مشابه

---

[46] TRF, 'Turkmen Women and Girls Abducted by Daesh (II)'.

[47] Güley Bor, 'Community-Level Stigma Faced by Female Yazidi and Shia Turkmen Survivors of CRSV in Iraq', *LSE Middle East Centre Blog*, 19 June 2019. Available at https://blogs.lse.ac.uk/mec/2019/06/19/stigma-faced-by-female-yazidi-and-shia-turkmen-survivors-of-crsv-in-iraq/ (accessed 19 June 2019).

[48] Kate Adams, 'Principles for Global Action: Preventing and Addressing Stigma Associated with Conflict-Related Sexual Violence', *Preventing Sexual Violence Initiative (PSVI)*, September 2017. Available at https://www.gov.uk/government/publications/launch-of-the-principles-for-global-action-on-tackling-the-stigma-of-sexual-violence-in-conflict (accessed 12 July 2019).

[49] وفقا لأحد الناشطين المحليين، تم اختطاف بعض الناجيات من قبل تلعفريين من السنة التركمان الذين بقيت قبائلهم في المدينة.

[50] Deniz Kandiyoti, 'Bargaining with Patriarchy', *Gender & Society* 2/3 (1988), pp. 274–90.

لإعلان ديوان الوقف السني العراقي[51] أو الزعيم الروحي للأزيديين بابا شيخ.[52] وفي كانون الثاني / يناير 2019، أثار السيستاني مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش قضية جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي ارتكبها داعش ضد النساء والفتيات الشيعيات التركمانيات.[53] وفي تطور ملحوظ، أصدر رجل الدين الشيعي آية الله العظمى محمد سعيد الحكيم، صاحب النفوذ بين التركمان الشيعة، إعلاناً حث فيه على التعاطف مع الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في 22 أيلول / سبتمبر 2019. ومن المتوقع أن هذا الإعلان، الذي قيل إنه صدر أيضاً بفضل الدعوة التي قام بها طلاب تلعفر من الشيعة التركمان في الحوزة، أن يخفف وصمة العار ضد الناجيات في تلعفر، رغم أنه ما زال من غير الواضح إن كان سيحقق هذا الهدف.

في الواقع، تفتقر العديد من الناجيات أيضاً إلى الوثائق الرسمية ويواجهن تحديات كبيرة في الحصول على مستندات جديدة خاصةً عندما لا يكون أي فرد من أفراد الأسرة الذين يشاركونهن اسم العائلة على قيد الحياة، مما يعيق حصولهن على الخدمات. يشعرن الناجيات اللواتي يعيشن مع أفراد الأسرة الذين لا تربطهن بهم صلة قرابة وثيقة بأنهن عبء على مضيفيهن ويتوقع منهن القيام بالكثير من العمل المنزلي، بما في ذلك رعاية الأطفال. وصف أحد العاملين في المجال الإنساني الوضع الحالي للناجيات على أنه "شكل آخر من أشكال الأسر".

كما أن وصمة العار الداخلية، الناجمة عن تطبيع الأعراف الاجتماعية التي يفرضها المجتمع والأسر، موجودة على شكل اللوم الذاتي والخجل والصدمات النفسية والاجتماعية.[54] تميل الناجيات إلى عزل أنفسهن عن التفاعلات الاجتماعية خوفاً من أن يسألن عما حدث لهن وخوفا من النبذ، وهي ظاهرة لوحظت أيضاً بين الناجيات الأيزيديات.[55]

[51] أعلن مجلس الفتوى الأعلى العراقي في شباط/ فبراير 2017 أن النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب لا يمكن اعتبارهن آثمات، وحث المجتمعات والأسر على حماية الناجيات والتخفيف من آثار العنف الجنسي والامتناع عن إلقاء اللوم على الناجيات.
OHCHR and UNAMI, 'Promotion and Protection of Rights of Victims of Sexual Violence Captured by ISIL/or in Areas Controlled by ISIL in Iraq', *OHCHR*, 22 August 2017. Available at https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMIReport22Aug2017_EN.pdf (accessed 10 July 2019).

[52] أصدر بابا شيخ بياناً في أيلول / سبتمبر 2014 يعلن فيه أن جميع الرجال والنساء والأطفال الذين اختطفهم تنظيم الدولة الإسلامية لا يزالون أيزيديون خالصون ويجب قبولهم في المجتمع.
Emma Graham-Harrison, '"I was sold seven times": Yazidi women welcomed back into the faith', *The Guardian*, 1 July 2017. Available at https://www.theguardian.com/global-development/2017/jul/01/i-was-sold-seven-times-yazidi-women-welcomed-back-into-the-faith (accessed 11 July 2019).

[53] حث آية الله العظمى علي السيستاني فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش على التركيز على جرائم داعش ضد الأقليات بمن فيهم التركمان في تلعفر، "لا سيما جرائم خطف النساء وبيعهن واغتصابهن".
'Sistani backs UN investigation into ISIS crimes', *Rudaw*, 23 January 2019. Available at https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/230120193 (accessed 20 June 2019).

[54] Adams, 'Principles for Global Action'.

[55] Hawkar Ibrahim, Verena Ertl, Claudia Catani, Azad Ali Ismail and Frank Neuner, 'Trauma and Perceived Social Rejection among Yazidi Women and Girls who Survived Enslavement and Genocide', *BMC Medicine* 16/1 (2018), p. 154.

معالجة الضرر الناشئ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات عدد من الآثار النفسية والجسدية والاجتماعية قصيرة وطويلة الأمد على الناجيات. وقد لوحظت ظواهر الاكتئاب والاضطراب ما بعد الصدمة والقلق بين الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك تلك التي ارتكبها تنظيم داعش بحقهن.[56] وتشمل الأضرار الجسدية الناسور، والإصابات المهبلية، وتمزق العضلة العاصرة الشرجية، والأمراض المنقولة جنسياً بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"، وفقدان القدرة الإنجابية، والخلل الوظيفي الجنسي والحمل غير المرغوب فيه والإجهاض غير المأمون.[57] بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يتم وصم الناجيات من العنف الجنسي بالعار من قِبل العائلات والمجتمعات وحتى من قبل الدولة، مما يؤدي إلى تفاقم الأضرار التي لحقت بهن وتؤدي ربما إلى عواقب مميتة.[58]

لمعالجة هذه الأضرار، ينبغي أن يوفّر للناجيات الرعاية وخدمات شاملة محورها النجاة،[59] وينبغي أن تشمل الرعاية الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الطبية والوصول إلى العدالة وإعادة الإدماج.[60] بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتوفر للناجيات إمكانية الحصول على تعويضات فورية وكافية وفعالة لمعالجة الضرر الناجم عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.[61] ينبغي أن تعمل كل من الاستجابة والتعويضات على أساس حقوق الإنسان ومعالجة السبب الجذري للعنف الجنسي: أي عدم المساواة بين الجنسين.

استجابات الدولة المقدمة للناجيات

الرعاية الطبية والصحة العقلية والخدمات النفسية والاجتماعية

تشير توجيهات منظمة الصحة العالمية بشأن الرعاية السريرية للناجيات من الاعتداء الجنسي إلى أن على المستجيبين خلال الأيام الخمسة الأولى بعد الاعتداء أن يأخذوا التاريخ الكامل للناجيات وأن يجروا لهن فحصاً بدنياً شاملاً، وأن ويقدموا

---

[56] Jan Ilhan Kizilhan, 'PTSD of Rape after IS "Islamic State" Captivity', *Archives of Women's Mental Health* 21/5 (2018), pp. 517–24.

[57] 'Shattered Lives: Immediate Medical Care Vital for Sexual Violence Victims', *Médecins Sans Frontières*, March 2009. Available at https://www.msf.org.za/system/tdf/MSF_Shattered_Lives_ENG_March2009.pdf?file=1&type=node&id=3213&force= (accessed 14 July 2019).

[58] OSRSG-SVC, 'Report of the Secretary-General on Conflict-Related Sexual Violence'.

[59] Paul Bouvier, 'Sexual Violence, Health and Humanitarian Ethics: Towards a Holistic, Person-Centred Approach', *International Review of the Red Cross* 96/894 (2015), pp. 565–84.

[60] Maryna Tkachenko, 'Holistic Care for Victims of Conflict-Related Sexual Violence', *Global Justice Center*, 29 March 2019. Available at http://www.globaljusticecenter.net/blog/1087-holistic-care-for-victims-of-conflict-related-sexual-violence (accessed 25 July 2019).

[61] United Nations General Assembly, 'Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law (A/RES/60/147)', *OHCHR*, 16 December 2005. Available at https://www .ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.aspx (accessed 11 July 2019); United Nations Secretary-General, 'Guidance Note of The Secretary-General: Reparations for Conflict-Related Sexual Violence', *OHCHR*, June 2014. Available at https://www.ohchr.org/Documents/Press/GuidanceNoteReparationsJune-2014.pdf (accessed 11 July 2019).

لهن وسائل منع الحمل الطارئ. وتبعاً لقوانين البلد، أن يعرضوا إجهاضاً آمناً إذا كانت الناجية حاملًا نتيجة للاغتصاب؛ وأن يقيّموا تقديم وقاية ما بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية للناجيات اللواتي تقدمن للفحص في غضون 72 ساعة من الاعتداء، علاوة على عرض الوقاية من الأمراض المنتقلة جنسياً.[62] في الحالات التي تتقدم فيها الناجية بعد أكثر من 72 ساعة من الاعتداء، على المستجيب إجراء فحص بدني كامل وتقديم اختبار الحمل وفحص الأمراض المنقولة جنسياً. وتعد الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي جزء لا يتجزأ من الاستجابة إلى العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وعليه، ينبغي تقديم الإسعافات الأولية النفسية لجميع الناجيات وإحالتهن إلى الخدمات المعنية إذا رغبن في ذلك.[63] كما أن البرامج ذات التوجه المجتمعي، بما في ذلك الأنشطة التعليمية، ضرورية لمعالجة وصمة العار وتأثيرها السلبي على الناجيات.[64]

بطبيعة الحال، من حق الناجيات من التركمان الشيعة الحصول على التدابير المذكورة أعلاه بموجب الحق في الصحة عبر التزامات العراق بالقانون الدولي[65] وبموجب دستوره.[66] وقد تم إدراج معظم هذه التدابير، باستثناء ملحوظ عن الإجهاض، في إرشادات العناية السريرية لضحايا الاغتصاب التي تبنتها وزارة الصحة العراقية.[67] ويعتبر الإجهاض غير قانوني في العراق، بغض النظر عما إذا كان الحمل ناجماً عن الاغتصاب.[68] ووفقًا للتعميم رقم 4 / 1/DAF الصادر عن وزارة الصحة العراقية في 22 كانون الثاني / يناير 2014 فإنه لا يمكن تأمين الإجهاض إلا في حالات معينة للغاية مثل الحمل الذي يسبب مخاطر صحية شديدة للأم أو العيوب الخلقية الموجودة في الجنين، ويتم ذلك في المستشفيات الحكومية حصراً.

في تلعفر، هناك مستشفى عمليات لكنه لم يتوفر على كفاية من الموظفين والمعدات والأدوية. وبحلول تشرين الأول / نوفمبر 2018، كان هناك طبيبة نساء وتوليد واحدة تعمل في المستشفى. كان الموظفون على دراية بإرشادات العناية السريرية لضحايا الاغتصاب، إلا أن لوازم الاغتصاب لم تكن متوفرة. ولم يكن هناك عدد كافٍ من الأطباء النفسيين، إذ لم يتوفّر المستشفى سوى على طبيب نفسي واحد فقط؛ ومنذ ذاك الوقت بدأت المنظمة الدولية للهجرة بإدارة غرفة استشارية توظف أخصائيين اجتماعيين من أجل توفير الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في المستشفى.

---

[62] World Health Organization (WHO), 'Responding to Intimate Partner Violence and Sexual Violence against Women: WHO Clinical and Policy Guidelines', *WHO* (2013). Available at https://www.who.int/reproductivehealth/publications/violence/9789241548595/en/ (accessed 10 July 2019); WHO, 'Clinical Management of Rape Survivors: Developing Protocols for Use with Refugees and Internally Displaced Persons', *WHO* (2004). Available at http://www.who.int/reproductivehealth/publications/emergencies/924159263X/en/index.html (accessed 10 July 2019); WHO, 'Guidelines for Medico-Legal Care for Victims of Sexual Violence', *WHO* (2003). Available at http://whqlibdoc.who.int/publications/2004/924154628X.pdf (accessed 11 July 2019).

[63] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 'Sexual and Gender-Based Violence against Refugees, Returnees and Internally Displaced Persons: Guidelines for Prevention and Response', *UNHCR* (May 2003). Available at https://www.unhcr.org/en-lk/protection/women/3f696bcc4/sexual-gender-based-violence-against-refugees-returnees-internally-displaced.html (accessed 22 July 2019).

[64] WHO, 'Mental Health and Psychosocial Support for Conflict-Related Sexual Violence: Principles and Interventions', *WHO* (2012). Available at https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/75179/WHO_RHR_HRP_12.18_eng.pdf?sequence=1 (accessed 22 July 2019).

[65] على الأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

[66] تضمن المادة 30 من الدستور العراقي الأمن الصحي؛ وتمنح المادة 31 الحق في الرعاية الصحية؛ وتوفر المادة 32 الرعاية لـ "المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة"، بما في ذلك "إعادة التأهيل من أجل إعادة دمجهم في المجتمع".

[67] Iraq Ministry of Health (MOH), 'Clinical Management of Sexual Assault Survivors', *Iraq MOH* (2016). Available at http://www.phd.iq/LionImages/PDFStore/UNFPA-Protocol_Guideline_Clinical_Management_of_Sexual_Assault_Survivors_V13LowRes.pdf (accessed 15 November 2018).

[68] الإجهاض خاضع للعقاب في العراق بموجب المادة 417 من قانون العقوبات رقم 111 لعام 1969.

وفقًا لمدير مستشفى تلعفر العام، لم تقم أي ناجية بزيارة المستشفى للعلاج النفسي أو الطبي اعتباراً من تشرين الأول / نوفمبر 2018. وأشار إلى أن العادات والتقاليد داخل الطائفة الشيعية التركمانية منعت الناجيات من التماس العلاج في المستشفى، لأن القبائل ستعتبر هذا الأمر مخزياً. لم تعرف الطبيبة النسائية إلا حالة ناجية واحدة من داعش: زار أحد أقارب الناجيات الذكور عيادتها الخاصة، وسألها عما إذا كان بإمكانها إجراء عملية جراحية لاستعادة عذريتها.[69] ذكرت الطبيبة أنه بسبب وصمة العار، تسعى الناجيات للحصول على العلاج في العيادات الخاصة.

إن الحظر المفروض على الإجهاض، خاصة بعد فترة تنظيم داعش، حيث كان العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات منتشراً على نطاق واسع، يشكل خطراً كبيراً على الناجيات اللواتي لا يتبقى لهن خيار سوى البحث عن عمليات الإجهاض غير القانونية وغير الآمنة. في الواقع، لقد وجدت العديد من الناجيات الأيزيديات طرقاً لإنهاء حملهن الناجم عن العنف الجنسي من خلال عيادات خاصة. لدى عودتها من اسر داعش، سعت ناجية شيعية كانت حاملاً في شهرها الثالث إلى الإجهاض في إحدى المحافظات الجنوبية، ولأن الطبيب رفض إنهاء الحمل لأنه يعتبره "إثم"، كان على أقاربها الكشف عن أنها كانت في الأسر لدى التنظيم المتطرف.

لم تتلق أياً من الناجيات اللواتي تمت مقابلتهن رعاية متخصصة وفقاً لإرشادات العناية السريرية لضحايا الاغتصاب. لا تشعر الكثير من الناجيات بالأمان في الكشف عن تجاربهن مع الغرباء، كما أن الموظفين غير المدربين الذين يستخدمون لغة الوصم يثبطون عزيمة النساء أكثر في السعي للحصول على علاج طبي. إضافة إلى ذلك، فان للقوانين العراقية المتعلقة بالإبلاغ الإلزامي عن الجرائم،[70] ومن ضمنها الاغتصاب، تأثير مخيف على الناجيات، وذلك على الرغم من أن إرشادات العناية السريرية العراقية تنص على أن تلقي الخدمات الطبية ليس مشروطاً بالإبلاغ عن الجريمة. كذلك لم تتلق أي من الناجيات اللواتي تمت مقابلتهن أي عناية بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وقد كشفت المقابلات أن بعض الناجيات لم يكنّ على علم بالرعاية الصحية العقلية. وفي الوقت ذاته، يحمل تلقي الرعاية الصحية العقلية وصمة عار في المجتمع، مما يجعل الناجيات يترددن في طلب العلاج النفسي خوفاً من وصفهن بـ"الجنون". كما أن خطر الانكشاف أو التفرد يمنع الناجيات من تلقي الاستشارة النفسية. وقد صرح عامل إنساني أنه تماشياً مع مبدأ "عدم الإضرار" فإنه وفريقه قاموا بزيارة كل بيت بهدف العلاج النفسي والاجتماعي من أجل تجنب اختيار بعض الأسر بعينها.[71]

وعلى الرغم من أن التدخلات في غضون الـ72 ساعة الأولى من الاعتداء الجنسي تكون في الغالب غير ممكنة للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي ارتكبتها داعش بسبب الطبيعة المتكررة للاعتداءات وعلى فترات طويلة من الزمن، فإنه ينبغي توفير إمكانية حصول الناجيات عند عودتهن على علاج الأمراض المنقولة جنسياً دون عائق وغيرها من الإصابات أو الأمراض، والإجهاض الآمن والقانوني، وتقديم المشورة بشأن زيارات العلاج والمتابعة التي يتم تقديمها في مرفق طبي يعمل بكامل طاقته ومجهز بالموارد اللازمة والموظفين المدربين.[72] على المستجيبين الأوائل تقديم الإسعافات

---

[69] كما تم الإبلاغ عن ممارسات مماثلة في أعقاب الإبادة الجماعية للأيزيديين.
Lizzie Dearden, 'Raped ISIS Sex Slaves are Undergoing Surgery to "Restore" their Virginity', *The Independent*, 27 April 2015. Available at http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/yazidi-sex-slaves-undergoing-surgery-to-restore-virginity-after-being-raped-by-isis-militants-10207352.html (accessed 10 June 2019).

[70] تعتبر المادتان 247 و 498 من قانون العقوبات العراقي هذا الأمر جريمة يعاقب عليها أشخاص معينين، بمن فيهم المهنيون الطبيون، بعدم الإبلاغ عن جريمة إذا اشتبهوا في ارتكابها.

[71] Inter-Agency Standing Committee (IASC), 'Guidelines for Integrating Gender-Based Violence Interventions in Humanitarian Action: Reducing Risk, Promoting Resilience and Aiding Recovery', *IASC* (2015). Available at https://gbvguidelines.org/wp/wp-content/uploads/2015/09/2015-IASC-Gender-based-Violence-Guidelines_lo-res.pdf (accessed 4 October 2018).

[72] Bouvier, 'Sexual Violence, Health and Humanitarian Ethics'; Doris Schopper, 'Responding to the Needs of Survivors of Sexual Violence: Do we know what works?', *International Committee of the Red Cross* 96/894 (2015), pp. 585–600.

الأولية النفسية؛ ويجب إجراء الإحالات لمقدمي الرعاية الصحية العقلية المتخصصين لعلاج الاضطرابات النفسية ومتابعتها بما يتماشى مع هرم التدخل لشبكة الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.[73]

لم يطبق العراق أي تدخلات مجتمعية لمعالجة وصمة العار، على الرغم من أن خطة العمل الوطنية العراقية حول المرأة والسلام والأمن تذكر ذلك.[74] والبيان المشترك حول الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له - الموقع بين مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع والحكومة العراقية - يشترط التعاون بشأن إعادة الدمج من خلال "إشراك الزعماء القبليين والدينيين والمجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان في [...] تسهيل عودة الناجيات وإعادة إدماجهن".[75] حتى الآن، لم يتم الإبلاغ عن أي مشاريع مخصصة لإعادة الدمج.[76] وفي هذه الأثناء، تمثل المادة 41 من قانون العقوبات العراقي التي تنص على أن "معاقبة الزوجة من قبل زوجها" لا تشكل جريمة، والمادة 128 التي تضع "دوافع الشرف" في ارتكاب الجريمة كظرف مخفف، مخاطر جسيمة على سلامة الناجيات. لقد دعت النساء العراقيات منذ سنوات إلى إلغاء هذه الأحكام وسن قانون حول العنف المنزلي. وقد أعلن الرئيس العراقي برهم صالح مشروع قانون مكافحة العنف المنزلي في أيلول / سبتمبر 2019، على أمل أن يتم اعتماده قريباً.[77]

إن إحجام الناجيات عن الاستفادة من الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي خوفاً من وصمة العار ليس عذراً لعدم تقديم مثل هذه الخدمات، بل إن عنى هذا الأمر شيئاً، فإنه يعني عدم وجود رعاية شاملة للناجيات يساهم في إزالة وصمة العار لأن المؤسسات العامة تجاري المجتمع في إسكات الناجيات، في حين أن القوانين التي تُميِّز ضد المرأة تضيف لها بُعداً هيكلياً.

على خدمات الصحة الطبية والعقلية ألا تستهدف الناجيات بالتحديد ولكن أن تعتمد نهجاً شاملاً. ينبغي دمج المرافق في خدمات أوسع للوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين والحؤول دون كشف الأفراد. ولزيادة عدد الناجيات المستفيدات من الخدمات، ينبغي أن تقوم أنشطة التواصل المجتمعي وتدابير ضمان سرية المستفيدين بالإبلاغ عن مدى توفر هذه الخدمات.[78] وفي الوقت نفسه، ينبغي تطبيق التدخلات المركّزة على المجتمع التي تم استحداثها وتقديمها وتقييمها

---

[73] WHO, 'Mental Health and Psychosocial Support for Conflict-Related Sexual Violence'; IASC, 'IASC Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings', *IASC*, June 2007. Available at https://www.who.int/mental_health/emergencies/guidelines_iasc_mental_health_psychosocial_june_2007.pdf (accessed 13 July 2019).

[74] Bor, 'Community-Level Stigma Faced by Female Yazidi and Shia Turkmen Survivors of CRSV in Iraq'.

[75] 'Joint Communiqué on Prevention and Response to Conflict-Related Sexual Violence', 23 September 2016. Available at https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/joint-communique/join-communique-of-the-republic-of-iraq-and-the-united-nations-on-prevention-and-response-to-crsv/Joint_Communique_of_the_Govt_of_Iraq_and_UN_9_2016_ENG.pdf (accessed 13 July 2019).

[76] Multi-Partner Trust Fund Office (MPTF), 'Report of the Administrative Agent of the UN Action Against Sexual Violence in Conflict Fund for the Period 1 January–31 December 2018', *UNDP*, 31 May 2019. Available at https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2019/06/report/un-action-progress-report-2018/20190531-2018-UN-Action-Annual-Progress-Report.pdf (accessed 9 July 2019); MPTF, 'Report of the Administrative Agent of the UN Action Against Sexual Violence in Conflict Fund for the period 1 January – 31 December 2017', *UNDP*, 31 May 2018. Available at https://www.un.org/en/events/elimination-of-sexual-violence-in-conflict/pdf/Report%20of%20the%20UN%20Action%20Multi-Partner%20Trust%20Fund%20%202017.pdf (accessed 9 July 2019).

[77] Iraqi Presidency, 'President: It's Time to Focus on Important Legislation to Complete the Legal Infrastructure of the State', 15 September 2019. Available at https://presidency.iq/EN/Details.aspx?id=1545 (accessed 29 September 2019).

[78] Schopper, 'Responding to the Needs of Survivors of Sexual Violence'.

بمشاركة الناجيات على نطاق واسع؛[79] وتشمل تلك الأنشطة المبادرات التعليمية لتعريف المجتمع بتأثير وصمة العار ضد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وضد الصحة العقلية، والحملات الإعلامية لزيادة الوعي حول العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وأسبابه الجذرية. ويمكن لهذه التدخلات أن تسهل أيضاً عودة الناجيات اللواتي رفضتهن عائلاتهن.

الخدمات القانونية

العراق طرف في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، بما في ذلك التدابير الاحترازية ضد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات كشكل من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وكتمييز بين الجنسين.[80] على الدولة العراقية أن تكون مسؤولة عن التحقيق الفعال وملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجريمة. العراق ليس طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ولم يقم بتصنيف الجرائم الوحشية. تتم محاكمة جرائم تنظيم داعش بموجب قانون مكافحة الإرهاب الغامض وغير الكافي، والذي يفتقر إلى أية أحكام بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.[81] وهذا يعني أن الملاحقات القضائية بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تجري بموجب قانون العقوبات العراقي، دون أية إمكانية لمحاكمتها على أنها جرائم دولية.

يجرّم قانون العقوبات الاغتصاب، على الرغم من أن التعاريف المستخدمة تميز جنسانياً وقد عفا عليها الزمن.[82] تنص المادة 393 على فقدان العذرية بسبب الاغتصاب كظرف مشدد. هذا النص إشكالي لأنه تمييزي ويتوخى فحص البكارة، وهو إجراء لا يمكن الاعتماد عليه طبياً، وهو، بطبيعة الحال، غير ضروري ويشكل صدمة للناجيات.[83] جرى الإبلاغ عن مثل هذه الفحوصات في أعقاب الإبادة الجماعية للأيزيديين،[84] ولكن تم إيقافها لاحقاً.[85] وتنص المادة 398 على وقف الإجراءات القانونية ضد مرتكب الاغتصاب إذا تزوج من الضحية. لا يعد هذا الحكم تمييزياً فحسب، بل قد يؤدي أيضاً إلى إفلات مقاتلي داعش من العقاب نظراً لانتشار الزواج القسري والغموض فيما يتعلق بكيفية تعامل المحاكم العراقية قانوناً مع مثل هذه الزيجات.[86]

---

[79] Adams, 'Principles for Global Action'; WHO, 'Mental Health and Psychosocial Support for Conflict-Related Sexual Violence'.

[80] لا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

[81] HRW, 'Flawed Justice: Accountability for ISIS Crimes in Iraq', *HRW*, 5 December 2017. Available at https://www.hrw.org/report/2017/12/05/flawed-justice/accountability-isis-crimes-iraq (accessed 23 April 2019).

[82] Institute for International Criminal Investigations (IICI), 'Supplement to the International Protocol on the Documentation and Investigation of Sexual Violence in Conflict: Iraq, Guidance for Practitioners in Iraq', *IICI*, March 2018. Available at https://iici.global/0.5.1/wp-content/uploads/2018/03/Iraq-IP2-Supplement_English_Online.pdf (accessed 27 August 2018).

[83] WHO, UNHCR and UN Women, 'Eliminating Virginity Testing: An Interagency Statement', *WHO* (2018). Available at https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/275451/WHO-RHR-18.15-eng.pdf?ua=1 (accessed 9 July 2019).

[84] Lizzie Dearden, 'ISIS Yazidi Sex Slaves Subjected to Traumatic "Virginity Tests" after Escaping', *The Independent*, 30 June 2016. Available at http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-yazidi-sex-slaves-subjected-to-traumatic-virginity-tests-after-escaping-a6843446.html (accessed 9 July 2019).

[85] Rothna Begum, 'Dispatches: "Virginity Testing" to End for Yezidi Rape Survivors', *HRW*, 27 January 2016. Available at https://www.hrw.org/news/2016/01/27/dispatches-virginity-testing-end-yezidi-rape-survivors (accessed 14 July 2019).

[86] Global Justice Center, 'Iraq's Criminal Laws Preclude Justice for Women and Girls', *Global Justice Center*, March 2018. Available at http://globaljusticecenter.net/files/IraqiLawAnalysis.4.6.2018.pdf (accessed 14 July 2019).

ووفقًا للمادة 3 من قانون الإجراءات الجنائية، فإن مقاضاة الاغتصاب تعتمد على الشكوى الرسمية للناجية، والتي ينبغي تقديمها في غضون ثلاثة أشهر من التاريخ الذي أصبحت فيه الناجية "على بينة بالجريمة أو من اختفاء أي عذر مقنع حال دون تقديم الشكوى" (المادة 6). ونظراً إلى المستويات المرتفعة لوصمة العار والخوف من انتقام داعش، فمن غير المرجح أن تقدم الناجيات شكاوى، خاصة قبل انتهاء قانون التقادم. العديد من الناجيات لا يعرفن هوية الجناة وبالتالي لا يستطعن توجيه الاتهامات. وبالنظر إلى عدد الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العراق، فمن المشكوك فيه أن تتمكن المحاكم العراقية من التعامل مع هذا الحجم من الشكاوى في حال كانت الضحايا قادرات على التقدم للشكوى.

هناك محكمة واحدة وثلاثة قضاة في تلعفر. يقوم قضاة تلعفر بالتحقيق في قضايا الاغتصاب والقضايا المرتبطة بالإرهاب معاً. وفقًا لرئيس محكمة تلعفر، وهو القاضي المفوض للتحقيق في دعاوى الاغتصاب، فإن الإجراء أمام محكمة تلعفر يشمل شهادة الناجيات، وتقرير طبي عن الناجيات بما في ذلك فحص البكارة وجمع إفادات الجاني والشاهد وغيرها من الأدلة. وبمجرد انتهاء التحقيق، يتم إرسال ملف القضية إلى الموصل للمحاكمة؛ علماً أنه من المتوقع أن تقدم الناجية شهادة أخرى في الموصل. قد يتم تعيين محامين عند الطلب، على الرغم من عدم وجود أخصائيين نفسيين أو محققين لمساعدة الناجيات ولم يتم تدريب موظفي المحكمة على التحقيق في جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

لم تقدم أياً من الناجيات شكاوى بشأن جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي ارتكبها تنظيم داعش؛ وقد كشفن خلال المقابلات أنهن يعتقدن أن هذه الجهود ستكون بلا جدوى. لم يكن القاضي على علم بأية قضية تتعلق بجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في تلعفر. وصرح بأن ليس هناك ناجيات في تلعفر، ولكن أيضاً بأن أية ناجٍية ستتردد في تقديم شكوى لأن القبائل "تخيفهن".

ينص البيان المشترك على التعاون في مجال تدابير المساءلة للتحقيق ومقاضاة جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، لكن لم يتم توجيه الاتهام إلى أي من مقاتلي داعش المتهمين بالإرهاب بارتكاب جرائم جنسية.[87] وفي التقرير الثاني بشأن نشاطاته، حدد فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من داعش التحقيق في جرائم التنظيم المتطرف في الموصل بين 2014 و2016 كإحدى أولوياته، ويشمل ذلك جرائم الجنسي المرتبط بالنزاعات؛[88] ومن المرجّح أن تكشف هذه التحقيقات جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والفتيات الشيعيات التركمانيات، لا سيما أن بعض الناجيات كن محتجزات في مدينة الموصل.

وفي حين أن التقارير المتعلقة بعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من داعش حملت بعض الأمل في أن يتم الكشف عن حقيقة جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضد الشيعيات التركمانيات وعن المسؤولين عنها، يبقى السؤال حول ما إذا سيتم تحقيق العدالة أم لا أمرغير معروف. إن تفويض هذا الفريق لا يشمل المقاضاة، بل سيسلم الأدلة التي جمعها إلى المحاكم العراقية للمحاكمة. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن إدخال تعديلات على القوانين العراقية لتصنيف الجرائم الدولية. وحتّى الآن تُعد القوانين المحيطة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات مبهمة، والمحاكم تفتقر إلى الموارد اللازمة للتعامل مع الحجم الهائل للقضايا، وتثير تقارير انتهاكات حق المشتبه بهم من عناصر تنظيم داعش القلق من حصولهم على محاكمة عادلة في محاكم مكافحة الإرهاب.

أبلغ فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من داعش عن مشاورات مع الحكومة العراقية بشأن تصنيف الجرائم الدولية وإنشاء منتديات متخصصة للمحاكمات.[89] كذلك على الحكومة العراقية تعديل

[87] OSRSG-SVC, 'Conflict Related Sexual Violence'.

[88] United Nations Security Council, 'S/2019/407', *United Nations Security Council*, 17 May 2019. Available at http://www.uniraq.org/images/SGReports/S_2019_407_E.pdf (accessed 14 July 2019).

[89] المرجع نفسه.

قوانين الاغتصاب القديمة، وبناء قدرات القضاء لتأمين ضباط أمن مدربين تدريباً خاصاً للتعامل مع قضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وتنفيذ تدابير وقائية لضمان سلامة ورفاهية الناجيات.

أخيراً، فإن العديد من الناجيات يحتجن إلى مساعدة قانونية للحصول على الوثائق المدنية المفقودة أو التالفة أو منتهية الصلاحية، لا سيما بطاقات الهوية وشهادات الميلاد، لأن غياب هذه المستندات يعيق حصولهن على الرعاية الصحية والتعليم. ونظراً للتحديات التي تواجه تجميع ملفات الطلبات، خاصةً بالنسبة للقاصرات اللواتي ليس لديهن والد أو وصي حي، على الحكومة العراقية تطبيق إجراءات مسرعة ومبسَّطة للناجيات في تلعفر.

الخدمات الاقتصادية

نظراً إلى أن الناجيات يمكن أن تكون أسرهن تخلت عنهن، وأنهن غير قادرات على العمل، وليس لديهن أية وسيلة لدعم أنفسهن، يعد الدعم الاقتصادي مكوناً حيوياً في الاستجابة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وبالإضافة إلى توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء أو الماء أو المأوى أو الملابس أو الأدوات المنزلية، ينبغي أن تدعم البرامج المصممة لتناسب احتياجات الناجيات إعادة إدماجهن اجتماعياً وتمكنهن اقتصادياً.[90] ومن المسلم به أن الحصول على الخدمات الأساسية حق من حقوق الإنسان بموجب التزامات العراق بالقانون الدولي[91] وبالدستور.[92] إن تلبية هذه الاحتياجات أساس هرم التدخل للعناية الصحية والدعم النفسي-الاجتماعي، مما يجعلها حاسمة لنجاح البرامج على المستوين الفردي والمجتمعي.[93]

لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مكتب في تلعفر حيث يمكن للمواطنين العراقيين التقدم بطلب للحصول على مدفوعات الرعاية الاجتماعية بموجب القانون رقم 11 لعام 2014 بشأن الحماية الاجتماعية.[94] يحصل المتقدمون عن الطلبات الناجحة، استناداً إلى عوامل مثل عدد المعالين، على ما لا يقل عن 200 ألف دينار عراقي (حوالي 135 جنيهاً إسترلينياً) كل شهرين. بعض الفئات، مثل الأرامل أو الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤهلون للتقدم بطلب للحصول على الرعاية الاجتماعية؛ بالمقابل، فإنه لا يوجد فئة مماثلة مخصصة للناجيات من أسر تنظيم داعش.

في دهوك، دعت يزدا، المنظمة الأيزيدية غير الحكومية الشهيرة، إلى دفع مبالغ مالية للأيزيديات الناجيات من داعش بموجب خطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مباشرة بعد الإبادة الجماعية. ومن خلال برنامج خاص، يمكن للنساء والفتيات الأيزيديات اللواتي تجاوزن العاشرة من العمر ونجين من أسر داعش (وليس بالضرورة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات) التقدم بطلب للحصول على دفعات الرعاية الاجتماعية (تدعى البطاقة). عند موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، يبدأن بتلقي الدعم. تمت موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على 760 طلب من الناجيات اللواتي يواصلن تلقي الدفعات. مع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها يزدا لإعادة البرنامج، إلا أنه لم يتم قبول أي ناجيات جديدات منذ نيسان / أبريل 2016، وذلك بسبب نقص الأموال وتراكم الطلبات.

في نيسان / أبريل 2019، أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين التابعة للحكومة العراقية إلى جانب وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان ومكتب إنقاذ المختطفين الأيزيديين عن برنامج تحصل بموجبه 899 من الناجيات الأيزيديات على دفعة

---

[90] Schopper, 'Responding to the Needs of Survivors of Sexual Violence'.

[91] لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تضمن الحق في مستوى معيشي لائق.

[92] تضمن المادة 30 "المتطلبات الأساسية للعيش حياة حرة وكريمة" وكذلك "المسكن المناسب" للأفراد والأسر، "وخاصة الأطفال والنساء".

[93] IASC, 'IASC Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings'.

[94] يستخدم هذا المكتب أيضاً طبيباً نفسانياً على الرغم من عدم توفر خدمات استشارية.

واحدة بمبلغ مليوني دينار عراقي لكل منهن (حوالي 1390 جنيه إسترليني).[95] بحلول تموز / يوليو من ذاك العام، تلقت 730 امرأة دفعاتهن نقداً.

لم يتم بعد وضع برامج مماثلة للناجيات الشيعيات التركمانيات، ولم يكن لدى موظفي مكتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تلعفر علماً ببرنامج "البطاقة". يمكن للناجيات الشيعيات التركمانيات التقدم بطلب للحصول على الرعاية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن إطار الفئات المناسبة إذا كنّ مؤهلات، رغم أن العملية تتطلب معايير ثبوتية صعبة مثل الوثائق التي يتم الحصول عليها من المحاكم والأجهزة القانونية. الأمر الذي يعيق الوصول إلى هذا الدعم هو أن العديد من الناجيات ليس لديهن الوثائق الصحيحة أو أنهن أميات أو يفتقرن إلى الموارد المالية أو المعرفة التقنية للتقدم بالطلب.

على الحكومة العراقية تقديم الدعم الاقتصادي لجميع الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بمن فيهن الشيعيات التركمانيات. وينبغي أن يشمل هذا الدعم الخدمات الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار مستوى الفقر لدى الناجيات. ونظراً لأن الناجيات يعتمدن مالياً على أفراد الأسرة البعيدين الذين يساهمون بإدامة وصمة العار، ينبغي تطوير برامج لتمكين الناجيات اقتصادياً ودعم استقلالهن المالي. وتماشياً مع مبدأ "عدم الإضرار"، ينبغي صياغة هذه التدابير بعناية متعمدة بحيث لا تميز الناجيات كأفراد أو تكشفهن. ينبغي أن تكون إجراءات التقدم بالطلبات بسيطة ومتطلبات الإثبات قليلة من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدات.

تعويضات الناجيات الشيعيات التركمانيات

التعويضات هي تدابير مقدمة لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لتصحيح الضرر الناشئ عن مثل هذه الانتهاكات. حق الأفراد في التعويض مستمد من القانون الدولي لحقوق الإنسان،[96] ومن القانون الإنساني الدولي[97] والقانون الجنائي الدولي.[98] وقد تم تعزيز هذا الحق بشكل أكبر عبر قوانين غير ملزمة مثل المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. ينبغي تقديم التعويضات بالإضافة إلى الاستجابة والتنمية. للضحايا الحق في التنمية لأنهن مواطنات في الدولة؛ التعويضات، من ناحية أخرى، حق لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، ويشترط ذلك اعتراف الدولة بالأفراد والجماعات كضحايا وبمسؤوليتها أيضاً عن الفشل في الحماية من حدوث هذه الانتهاكات.

لقد تم تسليط الضوء في السنوات الأخيرة على الجنس في التعويضات، وخاصة التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وتشكل نصوص مثل المذكرة الإرشادية للأمين العام وإعلان نيروبي[99] وثائق إرشادية لكل من الدول التي تقوم بجهود التعويض والضحايا الذين يمارسون حقهم في التعويض.

---

[95] 'Iraq Begins Payment of 2 Million Dinars to each Female Yezidi Survivor', *Kurdistan 24*, 18 April 2019. Available at https://www.kurdistan24.net/en/news/b419dec9-7ece-4bbf-b3fb-8e3dd9159ea6 (accessed 1 August 2019); 'Yezidi Survivors of IS Receive Financial Grant', Basnews, 3 July 2019. Available at http://www.basnews.com/index.php/en/news/kurdistan/531274 (accessed 1 August 2019).

[96] ضمنياً، مثلا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبشكل صريح، مثلًا اتفاقية مناهضة التعذيب.

[97] ضمنياً، على سبيل المثال البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

[98] يذكر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية صراحة الحق في التعويض، رغم أن اختصاصها محدود.

[99] 'Nairobi Declaration on Women's and Girls' Right to a Remedy and Reparation' (2007). Available at https://www.fidh.org/IMG/pdf/NAIROBI_DECLARATIONeng.pdf (accessed 25 July 2019).

من الأفضل منح التعويضات من خلال برنامج إداري بدلاً من الإجراءات القضائية، خاصةً بالنسبة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، حيث يتطلب ذلك إجراءات مبسطة ومعايير إثبات أقل صعوبة. في الواقع، سيكون البرنامج الإداري أكثر ملاءمة للعراق نظراً لقدرة القضاء العراقي المثقل بالأعباء والقوانين والممارسات الإشكالية التي يمكن أن تعرض الناجيات للصدمة مجدداً. ينبغي أن يشمل التعويض عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات أنواعاً مختلفة من التعويض، تعرف بـ"التشابك". إن إعادة التأهيل تلعب دوراً مهماً في معالجة الآثار الطبية والنفسية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ ينبغي أن تكون هذه الخدمات كذلك جزءاً من التعويضات الانتقالية العاجلة لمعالجة الأضرار التي لا تحتمل التأخير. هذا مهم للغاية، حيث أثبتت التجارب السابقة في برامج التعويض الإداري في العراق أن البدء في البرنامج والمطالبة بالتعويضات وتحصيل المساعدات قد يستغرق سنوات.[100] وينبغي أن تُكمّل الخدمات بتعويضات عن الأضرار المادية فضلًا عن الأضرار المعنوية ووصمة العار، فيما ينبغي اتخاذ تدابير اقتصادية مثل التدريب المهني والمنح الصغيرة لتمكين النساء والفتيات اقتصادياً، خاصة مع مستوى فقر الناجيات الشيعيات التركمانيات واعتمادهن على أفراد الأسرة.[101]

يمكن أن تكون التعويضات الجماعية، مثل الاعتذارات الجماعية أو النصب التذكارية، مفيدة في إصلاح الأضرار التي عانت منها الناجيات الشيعيات التركمانيات على أن لا يُكشف عن شخصيّات الضحايا حتّى لا تتفاقم وصمة العار.[102] على التعويض أن يشمل التدابير المادية وكذلك الرمزية؛ إذ يمكن اعتبار التعويض المقدم دون أي عنصر رمزي مثل الاعتذار بمثابة "دية" فيُرفض. الأهم من ذلك، ينبغي أن تهدف التعويضات أيضاً إلى أن يكون لها تأثير تحويلي، أي تبدل المعايير الهيكلية والاجتماعية غير المتكافئة في العراق مثل عدم المساواة بين الجنسين والتمييز الطائفي، وهي التي تسببت في حدوث مثل هذه الانتهاكات. عند النظر إلى التعويضات من خلال هذه العدسة، قد يكون لتدابير منع تكرار مثل هذه الأفعال في المستقبل تأثير تحويلي كبير.

لدى العراق برنامج تعويض إداري مطبق بموجب القانون رقم 20 لعام 2009 بشأن تعويض ضحايا العمليات العسكرية والأخطاء العسكرية والأعمال الإرهابية، والذي قد ينطبق على ضحايا النزاع مع تنظيم داعش.[103] المساعدات المتوفرة هي تعويضات.[104] غير إن هذا القانون لا يعالج الانتهاكات التي حدثت أثناء حرب داعش والأضرار التي تعرض لها الضحايا. فالقانون يستثني بعض الانتهاكات الأكثر انتشاراً التي حدثت منذ 2014، وأهمها العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. كما أنه يفتقر إلى التشابك لأنه يتضمن التعويض والرد فقط؛ لكنه ليس هناك تعويض عن الأضرار المعنوية. الخدمات الطبية أو النفسية أو التدابير الرمزية غير متوفرة. وليس هناك تعويضات جماعية للمجموعات التي عانت من ضرر جماعي، كما هو الحال بالنسبة للأيزيديين أو الشيعة. والجدير بالذكر أن القانون رقم 20 يفتقر إلى نهج استشرافي: فهو لا يتضمن أي تدابير لضمان عدم تكرار الانتهاكات.

---

[100] Clara Sandoval and Miriam Puttick, 'Reparations for the Victims of Conflict in Iraq: Lessons Learned from Comparative Practice', *CCCR & MRG* (2017). Available at https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2017/11/Reparations-in-Iraq-Ceasefire-November-2017.pdf (accessed 27 August 2018).

[101] Ruth Rubio-Marín, 'Reparations for Conflict-Related Sexual and Reproductive Violence: A Decalogue', *William & Mary Journal of Race, Gender, and Social Justice* 19/1 (2012), pp. 69–105.

[102] United Nations Secretary-General, 'Guidance Note of The Secretary-General'.

[103] تم تعديل القانون رقم 20 في عام 2015 لتوفير خمس فئات من الأهلية: الاستشهاد أو الاختفاء أو الاختطاف؛ إعاقة كاملة أو جزئية؛ الإصابات التي تتطلب علاجاً قصير الأجل؛ ضرر في الممتلكات؛ والأضرار التي تؤثر على العمالة والدراسة.

[104] Sandoval and Puttick, 'Reparations for the Victims of Conflict in Iraq'.

أعلن الرئيس العراقي برهم صالح في 7 نيسان / أبريل 2019 أنه قدم مشروع قانون تعويضات إلى البرلمان بعنوان "قانون الناجيات الأيزيديات".[105] بيد أن القانون لم يُسن بعد، حيث أنهى البرلمان القراءة الأولى في 2 تموز / يوليو 2019.[106] إنها المحاولة الأولى للحكومة العراقية لتصحيح الضرر الناشئ عن الصراع مع داعش على وجه التحديد. مشروع القانون شامل تماماً، بما في ذلك الرعاية النفسية والطبية والسكن والأراضي والتعويض والتعليم وسبل العيش وأنشطة إحياء الذكرى والتذكر.

ومع ذلك، فإن مشروع القانون لا يخلو من أوجه القصور.[107] إذ من غير الواضح ما إذا كانت النساء الأيزيديات هن فقط المؤهلات أو ما إذا كانت الشيعيات التركمانيات والناجيات الأخريات سيستفدن من هذا القانون. يمكن القول إن القانون غير متسق داخلياً، حيث تحدد المادة 2 الأشخاص المؤهلين للحصول على المخصصات على أنهن الناجيات الأيزيديات اللواتي اختطفتهن داعش، في حين تنص المادة 13 على أن القانون يسري على جميع المختطفات اللواتي نجين من داعش وتعرضن للاستعباد. إن إعطاء الأولوية لمجموعة على أخرى بناءً على معايير تعسفية أمر تمييزي بطبيعته وقد يتسبب في توترات بين المجتمعات. كما أن مشروع القانون غير واضح فيما يتعلق بالانتهاكات التي يشملها. فعلى الرغم من ذكر الاختطاف والاستعباد، إلا أن المشروع فشل في أن يعترف بوضوح ويشرح جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي والزواج القسري. إن برنامج التعويضات الذي يتعذر عليه الإقرار بانتهاكات معينة لن يكون قادراً أيضاً على معالجة الأبعاد الكاملة للأضرار الناشئة عن تلك الانتهاكات.

إن التشاور مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في إعداد وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم برامج التعويضات أمراً أساسياً لنجاحها. كان هذا الأمر غائباً عند صياغة مشروع القانون. إذ لم تتم استشارة الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ولا منظمات المجتمع المدني بشكل صحيح خلال هذه العملية، وهذا هو السبب في أن مشروع القانون كان مفاجأة للكثيرين. كان يمكن لإشراك الناجيات منذ البداية، عندما تمت صياغة التعويضات، أن يضمن مطالبهن ويمثل رغباتهن.

عندما سُئلن عن مطالبهن من برنامج التعويضات، أعطت الشيعيات التركمانيات الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الأولوية للخدمات الأساسية، وعلى وجه الخصوص السكن: "المنزل هو أهم شيء، إنه أفضل من العيش في منازل الآخرين". هذا الأمر ليس مفاجئاً نظراً لمستوى الفقر الذي تعيشه الناجيات. "المال ليس العدالة"، على حد تعبير إحدى الناجيات، لكنه "يساعد". الأهم من ذلك، ذكرت إحدى الناجيات، أنه حتى لو كانت تملك المال، فإن أقاربها لن يسمحوا لها بالاحتفاظ به، مؤكدة على أهمية البنى التي تسمح للناجيات بالتصرف بأموالهن الخاصة. لم تطلب الناجيات صراحةً العناية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، لكنهن ذكرن أنهن يحتجن صديقاً، ام شخصاً للتحدث معه؛ ونظراً لنقص الوعي حول ما تستلزمه العناية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي بالنسبة لهن، فإن حديثهن يمكن أن يترجم إلى رغبتهن بالحصول على استشارة. كما ذكرن أن "على الناس التوقف عن إساءة معاملتهن وأن يتم إعطاءهن دوراً في المجتمع". إن تخفيف وصمة العار على مستوى المجتمع أمر حيوي لتسهيل إعادة دمج الناجيات، الذي من شأنه معالجة الأضرار الاجتماعية الناشئة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. كما سيسمح للناجيات بالتنقل بحرية والالتحاق

---

[105] Iraqi Presidency, 'The Presidency Submitted the Yazidi Female Survivors' Law to Parliament for Review and Approval on March 28, 2019', 7 April 2019. Available at http://presidency.iq/EN/Details.aspx?id=1343 (accessed 25 July 2019).

[106] "أهم ما دار في جلسة الدورة البرلمانية"، *NRT*، 2 تموز / يوليو 2019. متوفر على: http://www.nrttv.com/AR/News.aspx?id=14121&MapID=2. (تم الاطلاع عليه في 3 تموز / يوليو 2019).

[107] Güley Bor, 'Iraq's Reparation Bill for Yazidi Female Survivors: More Progress Needed', *LSE Middle East Centre Blog*, 26 April 2019. Available at https://blogs.lse.ac.uk/mec/2019/04/26/iraqs-reparation-bill-for-yazidi-female-survivors-more-progress-needed/ (accessed 10 June 2019).

بالمدارس والتدريب المهني، وهي أنشطة ذكرن أنها يمكن أن "تساعدهن على التفكير أقل بما حدث". وأخيراً وليس آخراً، تطالب الناجيات بإنقاذ باقي الأسرى وتحديد مصير المفقودين.

تجري معالجة العديد من التدابير التي طالبت بها الناجيات في مشروع القانون الجديد. ورغم استمرار وجود أسئلة تتعلق بالتنفيذ، إلا أنه قد يتم منح بعض مطالب الناجيات الشيعيات التركمانيات من خلال إزالة الغموض المحيط بالأهلية. تشير التقارير الأخيرة إلى أنه سيتم إدراج التركمانيات والمسيحيات في إطار مشروع القانون، على الرغم من أن القانون ذاته ما زال غير معروف إن كان سيتم إقراره.

نظراً إلى الحاجة لتصحيح الأضرار المباشرة، على الحكومة العراقية تقديم تعويضات مؤقتة عاجلة للناجيات. ينبغي أن تُمنح البرامج الطبية وبرامج العناية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والمأوى والتعويض على الفور للناجيات الأكثر ضعفاً. من الأفضل أن يتم دفع التعويضات على أقساط شهرية، حيث ثبت أن ذلك يسهل على الناجيات التحكم بدخلهن.[108] ثم بمجرد منح التعويضات العاجلة المؤقتة، ينبغي أن يطبق برنامج إداري أكبر لتعويضات شاملة. على هذه التعويضات أن تشمل حلولاً طويلة الأجل للإسكان والتعويض والخدمات الطبية والعناية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، وبرامج موجهة نحو المجتمع لرفع وصمة العار ودعم إعادة إدماج الناجيات والتمكين الاقتصادي للناجيات من خلال برامج تؤمن سبل العيش. يجب وقف الانتهاكات الحالية عن طريق إنقاذ من هم في الأسر، ويجب نبش المقابر الجماعية وتحديد هوية الرفات وإعادتها إلى العائلات للقيام بإعادة دفن مناسبة.

الأهم من ذلك، على الحكومة العراقية أن تُدخل في مشروع القانون ضمانات بعدم تكرار العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. من المستبعد أن تتمكن الناجيات من كسر محظور العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والمطالبة بالتعويضات عندما يستمر العنف الجنسي على نطاق واسع، ويتجول الجناة بحرية، والقوانين تميز ضد النساء، والوصول إلى العدالة مقيد.[109] ومن دون أي جهد من الحكومة العراقية لضمان عدم تكرار العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ستفقد الناجيات على الأرجح الثقة في أي جهد تعويضي وتشككن في صدق هذه الخطوات.

الخاتمة

يوضح هذا التقرير أن وضع الشيعيات التركمانيات الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وضعاً طارئاً يتطلب استجابة فورية. ينبغي أن تصاغ هذه الاستجابة بعدسة جنسانية، مع مراعاة التحديات التي تواجهها الناجيات في تلعفر وداخل المجتمع الشيعي التركماني، ولا سيما وصمة العار. يعتبر مشروع قانون التعويض للحكومة العراقية خطوة في الاتجاه الصحيح، بيد أنه ينبغي استشارة الناجيات وإشراكهن في إطاره قبل سن مشروع القانون بغض النظر عن العرق أو الطائفة أو الدين أو الهوية الجنسية أو الجاني الذي ارتكب الجريمة. إن إشراك الناجيات في صياغة وتنفيذ وتقييم كل من الخدمات والتعويضات الخاصة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات سيحدد نجاحها. غالباً ما تكون خيارات ما بعد الصراع لحظات حاسمة في معالجة المظالم التاريخية والهيكلية. على الحكومة العراقية أن ترتقي إلى مستوى الحدث بالبدء في معالجة عدم المساواة بين الجنسين من خلال صنع السياسات.

[108] Rubio-Marín, 'Reparations for Conflict-Related Sexual and Reproductive Violence'.

[109] المرجع نفسه.

Conflict Research Programme–Iraq Report Series

Al-Kaisy, Aida, 'A Fragmented Landscape: Barriers to Independent Media in Iraq', *LSE Middle East Centre Report* (June 2019).

Al-Khafaji, Hayder, 'Iraq's Popular Mobilisation Forces: The Possibilities for Disarmament, Demobilisation & Reintegration', *LSE Middle East Centre Report* (November 2019).

Al-Mawlawi, Ali, 'Public Payroll Expansion in Iraq: Causes and Consequences', *LSE Middle East Centre Report* (October 2019).

Dodge, Toby, Zeynep Kaya, Kyra Luchtenberg, Sarah Mathieu-Comtois, Bahra Saleh, Christine van den Toorn, Andrea Turpin-King & Jessica Watkins, 'Iraq Synthesis Paper: Understanding the Drivers of Conflict in Iraq', *LSE Middle East Centre Report* (October 2018).

Kaya, Zeynep, 'Iraq's Yazidis and ISIS: The Causes and Consequences of Sexual Violence in Conflict', *LSE Middle East Centre Report* (November 2019).

Mansour, Renad, 'Iraq's 2018 Government Formation: Unpacking the Friction Between Reform and the Status Quo', *LSE Middle East Centre Report* (February 2019).

Mansour, Renad, & Christine van den Toorn, 'The 2018 Iraqi Federal Elections: A Population in Transition?', *LSE Middle East Centre Report* (July 2018).

Skelton, Mac & Zmkan Ali Saleem, 'Iraq's Disputed Internal Boundaries after ISIS: Heterogeneous Actors Vying for Influence', *LSE Middle East Centre Report* (February 2019).

Watkins, Jessica, 'Satellite Sectarianisation or Plain Old Partisanship? Inciting Violence in the Arab Mainstream Media', *LSE Middle East Centre Paper Series* 11 (April 2019).

تحرير التقرير
ربال سليمان حيدر

ترجمة للعربية
ناديا القطيش

تحرير بالعربية
عمر الجفّال

صورة الغلاف
بقايا مسجد أهل البيت الشيعي في قضاء تلعفر الذي دمره تنظيم داعش. © غولاي بور

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE) or the Middle East Centre. This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

مركز
الشرق الأوسط

مركز الشرق الأوسط
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية
المملكة المتحدة

@LSEMiddleEast
@lsemiddleeastcentre
lse.middleeast
lse.ac.uk/mec